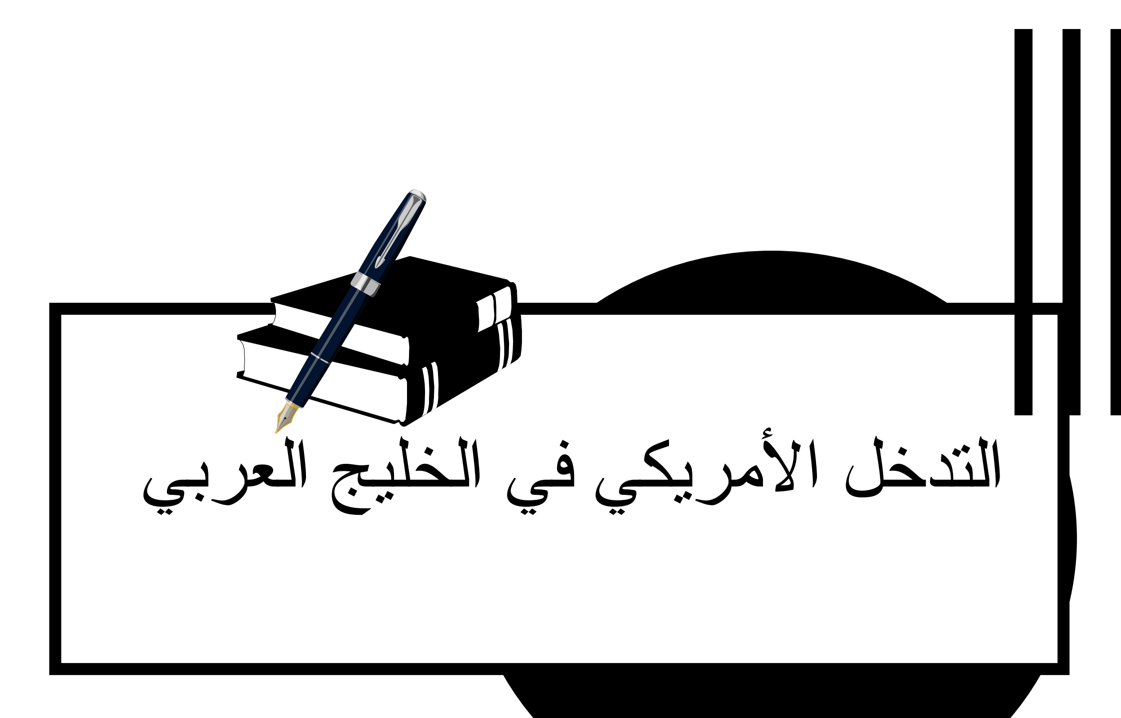


التدخل الأمريكي في الخليج العربي

الأستاذ الدكتور

محمود محمد على

الطبعة الأولى

2018م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس 5404480 -الاسكندرية

التدخل الأمريكي في الخليج العربي

تقديم:

ذكرنا في الفصل السابق مفهوم وطبيعة حروب الجيل الثالث، وكيف كانت العقيدة العسكرية قبل أحداث 11 سبتمبر قائمة على استراتيجية الاحتواء، والردع، والانتقام الشامل، والرد المرن، والمتدرج، وكيف اعتادت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة، أن تحارب بعيداً عن أراضيها والقتال من أجل حلفائها دون أن تضحى بكثير من أبنائها من أجلهم ومحاربة عدو مادى وصريح، ثم بينا كيف بعد أحداث 11 سبتمبر كان لابد من إعادة النظر في الاستراتيجية القديمة، وأن تصبح أكثر استعداداً على تغير استراتيجية الأمن القومي الأمريكية القائمة على استخدام النيران القوية والخوف من استخدام العنصر البشرى التي تكيف معها خصوم الولايات المتحدة، واتخذوا مساراً مختلفاً أثناء تنفيذ هجمات 11 سبتمبر من خلال استخدام حروب غير تقليدية من عدو ليس له عنوان محدد يمكن الوصول إليه، واستطاعوا تحدى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دفع ذلك لإعادة رسم الاستراتيجية الدفاعية القائمة .

كما بينا أيضاً كيف أنه بعد أحداث 11 سبتمبر قد اختلفت طبيعة التهديدات التي واجهت الولايات المتحدة، فقبل هذه الأحداث كان الاتحاد السوفيتي هو العدو الرئيسي لها، ولكن بعد هذه الأحداث أصبح الارهاب هو عدوها الرئيسي، كما حدث تغير في طبيعة استخدام الأدوات العسكرية، لتنفيذ عقيدتها الدفاعية الجديدة ، على الرغم أنها استخدمت الأداة العسكرية في حالات التدخل الإنساني، ولكن كان هناك اختلاف من حيث حجم القوة المستخدمة، والهدف من التدخل الإنساني، وطبيعة شن الحرب، فقد كان في الحالة الأولى لأهداف

إنسانية، ولكن في الحالة الثانية دفاعاً عن النفس، وحماية الولايات المتحدة من الدول المارقة، والهجمات الإرهابية، فقد استخدمت مفهوم الحرب الاستباقية.

والحروب الاستباقية التي تقوم على عدد من المرتكزات، أهمها (1):

أ - شن هجمات على الأعداء المحتملين قبل وصولهم إلى الأراضي الأمريكية.

ب -إتاحة استخدام عدد أكبر من الأسلحة المتطورة للكشف عن حدود فاعليتها في المواجهات العسكرية.

ج -القيام بضربات مباغتة دون الانتظار إلى التأكد من مدى خطورة الطرف المقصود، معتمدةً على تقارير الاستخبارات في هذا الشأن، أي إن مجرد الشك في تصرف أي طرف دولي كفيل بشن هجمات عسكرية ضده.

د - تدمير القوات العسكرية للطرف المستهدف تدميراً كاملاً للحيلولة دون وجود مقاومة مسلحة.

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة شرطي العالم الذي يحدد منفرداً المتهم ويحدد وسائل العقاب، بمجرد الشك في أن سلوكه يمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، باعتمادها على القوة العسكرية بدلاً من الوسائل الدبلوماسية، وجاءت أحداث سبتمبر 2001م، كي تجعل خيار " الحروب الاستباقية" هو الأكثر شيوعاً واستخداماً في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2) .

وهنا في هذا الفصل نحاول أن نبرز تطبيقات حروب الجيل الثالث ، حيث نوضح في هذا الفصل ، أن مشروع تفتيت الوطن العربي والذي يمثل النواة الصلبة لحروب الجيل الثالث ، قد بدأت أولي مراحله من خلال الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ، الأمر الذي اتبعه حرب الخليج الأولي التى تمثل أول بروفة لتفتيت الوطن العربي، وكانت الأبعاد الحقيقية لحرب الخليج الأولي تعود

إلي بداية التدخل السوفيتي في أفغانستان التي كانت السبب الرئيس لإعادة تقييم الاستراتيجية الأمريكية، والتخلي نهائياً عن "مبدأ نيكسون" Nixon principle ،لأن عملية احتلال أفغانستان كانت الفرصة المناسبة أمام الولايات المتحدة لإعلان الاستراتيجية الجديدة ("مبدأ كارترCarter Doctrine (3)) التى تبلورت منذ عام 1973م مع حظر النفط العربي ، والرد الأمريكي بالتهديد باحتلال آبار النفط ، واعتبار منطقة الخليج جزءاً من الحزام الأمني الأمريكي ، والتي اتضحت نهائياً مع انتصار الثورة الإجرامية عام 1979م ، وسقوط مبدأ نيكسون مع سقوط الشاه. وعندما سنح للولايات المتحدة تبنى مبدأ كارتر بدأت تتدخل في دول الخليج ، فأثارت الخلاف بين إيران والعراق واستطاعت أن تفتن بينهما بسبب النزاعات الحدودية ، وتعمدت أن تطيل الحرب فكانت تسلح إيران بالسلاح عن طريق إسرائيل ، ثم تسلح أيضا العراق ، وتعمدت ألا يخرج أي منهما منتصر، لولا أن الخميني فهم ذلك فأعلن وقف إطلاق النار، وهنا خرج صدام حسين منتصراً ، ثم أدركت الولايات المتحدة أن صدام يملك ترسانة حربية هائلة خرج على إثرها من حرب الخليج الأولى ، فأرادت مرة أخري أن توقع بينه وبين الكويت بسبب النزعات الحدودية أيضاً ، وأبلغت السفيرة الأمريكية صدام حسين، بأن مشكلته مع الكويت مسألة داخلية ولا شأن للولايات المتحدة التدخل في هذا الأمر، فما كان من صدام إلا أن أعلن غزو الكويت ، وهنا استطاعت الولايات المتحدة أن تشحن أكثر من 33 دولة بموافقة مجلس الأمن ضده ، فما كان منها أن استطاعت إخراجه بالقوة من الكويت ، ثم استغلت الولايات المتحدة حادث الحادي عشر من سبتمبر كذريعة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير ونظرية الفوضى الخلاقة.

ولهذا نعرض في هذا الفصل المحاور التالية :

- الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على منقطة الخليج العربي.
- حرب الخليج الأولي وبدايات حروب الجيل الثالث.
- حرب الخليج الثانية والغزو العراقي للكويت .

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي:

تتميز منطقة الخليج بتنوع جغرافي يجعل من مواردها مطمعاً للعديد من القوي ، فتتميز بالأراضِ الشاسعة وامتداد الرؤيا ، وتتحكم في أهم الممرات كباب المندب ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان، وممراً مهما لناقلات النفط التي لاغني لها عن هذا المحور الاستراتيجي الذي يمتد اتساعه إلى حوالى 3 أميال بحرية ما يعنى سهولة إغلاقه والسيطرة عليه في حالة نشوب أي نزاع ، كما تحتوي المنطقة على أكبر الاحتياطات العالمية في النفط والغاز، حيث تبين الاحصائيات أن مدينة البصرة العراقية وحدها ستعرف طفرة في إنتاج النفط الخام ما يفوق إنتاج السعودية وروسيا الاتحادية مجتمعين (4).

ولذلك كانت منطقة الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر ومرحلة كبيرة من القرن العشرين طرفاً للإمبراطورية البريطانية الاستعمارية، وتحولت في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن إلى"ضيعة" للاحتكارات النفطية الغربية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية وتبدل نسبة القوة على الصعيد العالمي لصالح الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في البلدان النامية؛ حيث انهار النظام الاستعماري في هذه المنطقة من العالم أيضاً، وحدث نهوض كبير في حركة الشعوب الساعية الى استعادة سيطرتها على ثرواتها الوطنية وتقرير سياستها بصورة مستقلة (5).

ومع نهاية الأربعينيات قامت إدارة الرئيس **هاري ترومان** Harry Truman تبني سلسلة من الإجراءات: السياسية والاقتصادية والعسكرية ، التي استهدفت احتواء

المد السوفيتي، فقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف العالمي، وأخذت على عاتقها مهمة الحد من الخطر السوفيتي، وأعلنت عن إستراتيجيتها الجديدة في عام 1947م، التي سميت بسياسة الاحتواء لمواجهة الاتحاد السوفيتي؛ حيث قدم ونظر لها الدبلوماسي الأمريكى جورج كينان George Kennan من خلال مقالته المشهورة" بواعث السلوك السوفيتى" " التي كتبها في يوليو 1947م ، وتكمن أهمية مقالة كينان، في أنها قدمت أقوي مبرر لسياسة احتواء الاتحاد السوفيتي وتطويقه (6).

كانت سياسة الاحتواء أولى استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية التى جاءت نتيجة ، للتخوف من التوسع السوفيتي، وكان الردع النووي وسياسة الانتقام الشامل هي السائدة؛ لتنفيذ سياسة الاحتواء التي كان من أهم أهدافها مقاومة التوسع السوفيتي ومنعه من ضم أراض جديدة لهيمنته والضغط المستمرعليه، وإنذاره الدائم للتخلي عن سياسته التوسعية بالردع النووي، وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط عبر سياسة الاحتواء في عهد الرئيس "ترومان"، وذلك من خلال محور المحيط الشمالي للمنطقة، وذلك في إيران وتركيا واليونان ، لاسيما بعد التوسع السوفيتي في أذربيجان ضمن محاولاتها للهيمنة علي المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية (7).

وفي نهاية الخمسينيات كان ميزان القوى في هذه المنطقة، قد مال نهائياً لصالح الولايات المتحدة؛ ففي عام 1957 م ،أعلن "مشروع أيزنهاور" وهو المشروع الذي أعلن حق رئيس الولايات المتحدة في التدخل ، بما في ذلك التدخل العسكري، في شؤون أية دولة من دول الشرق الأدنى تحت شعار "مكافحة الشيوعية العالمية" (8). وعلى هذا الأساس ألقي الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (1953 -1960)

خطابا في الخامس من ديسمبر1957 ،أمام الكونجرس أكد فيه على ضرورة قيام الولايات المتحدة بسد الفراغ في منطقة الشرق الأوسط قبل أن تتعرض المنطقة إلى هيمنة وهجوم الاتحاد السوفيتى مما يؤدي إلى تعريض المصالح الأمريكية هناك إلى الخطر المباشر(9).

وتضمن المشروع الذي عرضه رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور والذي سمي باسمه على عدة أمور نذكر منها (10):

1 - استعمال القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم التى تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح في أية دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية .

2 -تقدم الولايات المتحدة الأمريكية معونات عسكرية لأية دولة من دول الشرق الأوسط ترغب بها.

3 - تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية لدول الشرق الوسط من أجل تنمية اقتصادياتها.

وطلب الرئيس "أيزنهاور" من الكونجرس منحة حق توزيع مساعدات اقتصادية قدرها 200 مليون دولار لمساعدة شعب الوطن العربي، ولاسيما في الشرق الأوسط اقتصادياً وعسكرياً، وتقدم تلك المساعدات بعد طلبها من الدول المعنية وتكون مشروطة للتصدي لأي خطر سوفيتى ، ويعطى المشروع الحق باستعمال القوات المسلحة لضمان حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم من أى تهديد ، وقد وافق الكونجرس الأمريكي في قرار مشترك لمجلس الشيوخ والنواب في 9 مارس 1957م على اقتراح رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور، وخوله في حق إرسال القوات المسلحة الأمريكية للدفاع عن أى من الحومات الصديقة في الشرق

الأوسط، والتى تواجه تهديداً مسلحاً من أى دولة أخري تتبع الاتحاد السوفيتى ، وفي حال عدم وجود مثل هذا التهدد بالسلاح فللرئيس الحق في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تحتاج إليها الدول لغرض تأمين دفاعاتها (11).

ومع نهاية الستينيات دخلت السياسة الأمريكية بتولي الرئيس "ريتشارد نيكسون" Richard Nixon (1969 -1974م) مرحلة إعلان "مبدأ الدعامة المزدوجة " ، على أمل تقليل مخاطرة التورط العسكري في العالم الثالث ، وذلك بالاعتماد على وكلاء محليين موالين للغرب تقوم الولايات المتحدة بتسليحهم وتمويلهم . لذلك أطلق على مبدأ الدعامة المزدوجة مبدأ نيكسون، والذي يؤكد على" فك ارتباط الولايات المتحدة العسكري المباشر في المشكلات الدولية، وأن الولايات المتحدة، لم تعد قادرة أو راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الوضع القائم في العالم ، وأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤليات أكبر في الدفاع عن نفسها ، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة" (12).

ولقد شكل هذا المبدأ بداية إعلان الولايات المتحدة مبدأ جديداً في الشرق الأوسط ، لخدمة الأهداف الأمريكية بعد الانسحاب البريطانى ، وفي إطار ذلك المبدأ دخلت إيران والسعودية ، باعتبار أنهما تمثلان نقطتى الارتكاز في المنطقة ، وأن تعاون تلك الدولتين يمكن أن يوفر ما يسمي بـ"إطار قوي للاستقرار الفرعى – الإقليميى " في منطقة الخليج (13) ؛ وهنا أصدر الرئيس نيكسون مذكرة قرار الأمن القومي "رقم 92" ، لرسم سياسة الولايات المتحدة في الخليج هي :

أ - أن تستمر الولايات المتحدة في تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي ، مع الابتعاد عن تبنى دور عسكري مباشر في المنطقة .

ب - نشر قوات أمريكية في الخليج، لتأدية مهمات الشرطي التى كانت بريطانيا تؤديها سابقاً.

جـ -العثور على وكيل، بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الأحداث في المنطقة، بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، بدلاً من نشر قوات أمريكية (14).

كما ذكر نيكسون أن بلاده، لن تقدر، بل هي غير راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح ، للحفاظ على الوضع القائم في العالم ، وذكر الآخرين بمسؤولياتهم الدولية والإقليمية ، مما يعنى أن الولايات المتحدة ، لن تستمر في دور الشرطي العالمي، لأنه أدي إلي تخبطها في أزمات اقتصادية وسياسية وأخلاقية (15). وكان الدور الجديد الذي رسمه نيكسون يرتكز علي ابتعادها عن التدخل المباشر، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير استراتيجيتها ، المرتكزة على ضمان تفوق واشنطن وحماية مصالحها الاقتصادية. وهو يفترض دعمها، عسكرياً واقتصادياً، للأنظمة الحليفة، لكي تتمكن من القيام بدور الحامي لمصالحها. وكانت ترجمة هذه السياسة ، التى سميت "مبدأ نيكسون" Nixon Doctrine، في الخليج العربي، إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن، أي أداء الدور ، الذي كانت تؤديه بريطانيا (16).

لذلك ركزت الولايات المتحدة سياستها على أن تؤهل إيران بالدور العسكري الرادع ، لتقوم بدور فعال في المنطقة ، سمي (بشرطى الخليج) في خدمة المصالح

الأمريكية ؛ حيث تم زيادة دور شاه إيران كرجل بوليس إقليمي ، أما السعودية فتؤهل لممارسة النفوذ السياسي (17).

وتنفيذاً لتلك السياسة بدأت إيران عام 1971م ، تعلن مطامعها في المنطقة بحجة المحافظة على المصالح الأمريكية ، وكانت قضية الجزر العربية قضية هامة بالنسبة للإيرانيين، خاصة أنها كانت تقع في منطقة إستراتيجية، وذلك ما قوي الإدعاء الإيرانى، بأهمية السيطرة عليها (18).

وحسب ترجمة سياسة "مبدأ نيكسون" في الخليج، بإعطاء إيران الدور العسكري الأساس للحفاظ على الأمن ، أى القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا، يجب تسليم الجزر العمانية الواقعة على مدخل الخليج، والتابعة لإماراتى "رأس الخيمة والشارقة" إلى إيران، لحماية مضيق هرمز، وتلبية طموحات الشاه، بفرض الهيمنة الإيرانية والتوسعية على المنطقة العربية، التى أوكلها لنفسه أو أوكلت إليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث طالب الشاه بتلك الجزر، لأنها احتلت موقعاً استراتيجياً، ومن شأنها زيادة حصة إيران في التنقيب عن النفط في الجرف القارى، كذلك لأنها من أهم القنوات الرئيسية لحركة السفن ، إذ تقع غرب مضيق هرمز، المدخل الرئيسي للخليج ، وبذلك فهى جزر لإيران ميزة إستراتيجية هامة ، والدولة التى تسيطر عليه، يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كله بسهوله (19).

وهكذا شكل إحتلال إيران، للجزر العربية أول خطوة عملية في إطار سياسة مبدأ نيكسون لخدمة الأهداف الأمريكية في الخليج والإيرانية على السواء.

وعندما وقع الاعتداء الإسرائيلي على مصر في 1967 ، حاولت مصر أن ترد على تلك الاعتداءات في السادس من أكتوبر عام 1973م، فقامت بتحطيم خط

بـارليف ، وبعـد أربعـة أيـام مـن بـدء الحـرب ، قـام العـراق بتـأميم نصـيب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في شـركة نفـط البصـرة ممـا أثـار دوافـع الشـعب العربـي والحكومات العربية لاستخدام البترول في المعركة العربية. وفي السابع عشر من أكتوبر من نفس العام ، اتخذت الدول العربية المصدرة للبترول عقب اجتماعها في الكويت قرارها الذي عرف بـ (الخفض التدريجي) والبدء فوراً في خفض إنتاج الـدول العربيـة مـن الـبترول بنسـبة لا تقـل عـن 5٪ مـن إنتـاج شـهر سـبتمبر 1973م السابق لنشوب الحرب ثم تطبق النسبة نفسها كل شهر بالتخفيض من إنتاج الشهر السابق عليه، وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضِ التي احتلتها وأن هذا التخفيض لا يمس الدول التي ساعدت أو تساعد الدول العربية (20). وفي اليوم التـالي 18 أكتـوبر 1973 ، أُعلـن في واشـنطن أن الـرئيس الأمريكـي "نيكسـون" طلب من الكونجرس الموافقة على مد إسرائيل بمعونة طارئة عسكرية لا تقل عن 2,2 مليار دولار، وهو ما دفع الشيخ "**زايد بن سلطان آل نهيان**" رئيس دولة الإمارات في اليوم التالي مباشرة الموافق 19 أكتوبر إلى وقف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية، تلتها دول عربية أخرى،أما السعودية فقد اتخذت قرارها على مرحلتين الأولى 19 أكتـوبر بخفـض إنتاجهـا البترولـي بنسـبة 10 بالمائـة، وفي يـوم السـبت الموافق 20 أكتوبر 1973 قررت وقف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكيـة (21).

ونتيجة حظر النفط العربي تأثر الوضع في الولايات المتحدة ، إذ انتشرت طوابير طويلـة للسـيارات، تنتظـر أمـام المحطـات لمـلء الوقـود، بعـد أن كانـت في الماضـي المحطـات تتنـافس علـى مـنح خصـم لجلـب الزبـائن، كمـا تـأثر الجـيش الأمريكـي بـالحظر؛ وبالـذات الأسـطول السـادس المسـئول عـن حمايـة الـدول المصـدرة للـنفط،

وأعاقت نتائج الحرب طرق وصول الولايات المتحدة التى كانت موجودة بالفعل، إلى موانئ الخليج العربي والمحيط الهندى، في وقت كانت الولايات المتحدة تحتاج خلالها إلى زيادة وجودها البحري في المنقطة (22).

واعتبر "**هنري كيسنجر**"، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك ، هذه القرارات ماسة بكرامة وهيبة الولايات المتحدة كقائدة للعالم، فقد أثاره أن العرب أعطوا أنفسهم الحق في استخدام البترول كسلاح، ورغبتهم في السيطرة على الغرب، كما أن هذه المرة الأولى في التاريخ أن يعطي منتجو البترول لأنفسهم حق تحديد سعر البترول (23).

والسؤال الآن : ما الوسائل أو الطرق التى اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة هذا الوضع؟

إن المتتبع للسياسة الأمريكية في تلك الفترة، يري أن المواجهة الأمريكية لسياسة الربط العربية اعتمدت على خطط التدخل العسكري؛ حيث قررت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفذ أكبر عملية استعمارية جديدة وجّدية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين: فرض سيطرتها العسكرية والسياسية على كامل منطقة الخليج (24)، وفي مجال سعيها لتحقيق المستحيل، قررت الولايات المتحدة تكثيف تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي بشكل لم يسبق له مثيل، معلنة إياها "منطقة المصالح الحيوية" الأمريكية ، ونقطة انطلاق مهمة للصراع ضد الاتحاد السوفيتي؛ وذلك من أجل الوصول الأمريكي العسكري إلى مناطق النفط في الخليج العربي، والذي يمثل هدفاً استراتيجياً في سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقه لحماية مصالحها النفطية والاقتصادية من أي تهديد (25).

وجاءت حرب الساس من أكتوبرعام 1973م، والحظر النفطي، ليساهما في إسراع الإدارة الأمريكية إلى وضع مخططات التدخل العسكري المباشر، بغية الإطاحة بسلاح النفط وإسقاطه والحؤول دون استخدامه مرة ثانية من قبل الدول العربية المنتجة. ولم تقتصر هذه الخطط على المسؤولين الرسميين، بل تعدتها إلى الباحثين والمحللين؛ من أمثال"روبرت توكر" -Robert Tucker، الذي أعد دراسة نشرتها مجلة "كومنتري - Commentary اليهودية في يناير 1975، دعا فيها الولايات المتحدة إلى احتلال حقول النفط العربية بالقوة العسكرية. وزعم أن المنطقة الممكن احتلالها دون عوائق هي المنطقة التي تمتد من الكويت على طول الساحل، حتى قطر وتحتوي على 40٪ من إنتاج الأوبيك في تلك الفترة (26).

وهناك دراسة أخري أعدها "مايلز إيغنوتس: Miles Ignotus ونشرتها مجلة هاربر Harper في مارس 1975، قدم فيها الكاتب خطة عسكرية للسيطرة على آبار النفط العربية بأسرع وقت ممكن .وتعطى هذه الخطوة دوراً لإسرائيل من خلال وضع مطاراتها العسكرية تحت تصرف القوات الأمريكية (27).

وتعد أبرز دراسة تضمنت خطة متكاملة للتدخل عسكريا في مناطق النفط العربي تلك التى أعدها كل "جون كولينز" Jhon Collins الخبير في شؤون الدفاع القومي و"كلايد مارك" Clyde Mark المحلل لشؤون الشرق الأوسط ، ونشرت هذه الدراسة في أغسطس 1975 تحت عنوان " آبار النفط كأهداف عسكرية – دراسة في الإمكانات". وقد تناولت في مضمونها حجم المصالح النفطية للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، وماهية القرارات الواجب اتخاذها، لاستخدام القوة وكيفية تبريرها، كما تطرقت إلى الظروف التى يجب أن تتوافر لتحقيق السيطرة على المصادر النفطية وردود الفعل المحتملة من قبل الدول المنتجة

والاتحاد السوفيتي. ثم اتخذت الدراسة "المملكة العربية السعودية" كمسرح لتنفيذ العملية، مع وصف مسهب لطبيعتها الجغرافية ومواقع المنشآت النفطية وتقدير الاحتياجات العسكرية لإنجاز العملية (28).

والواقع أن هناك العديد من الدراسات وخطط التدخل العسكري ضد الدول العربية المنتجة للنفط التى وُضعت في ظل الإطارات الأمريكية المتعاقبة لامجال لذكرها وتعدادها ، ولكن جميعها ربطت مسألة التدخل عسكريا بحدوث الأمور التالية (29):

1 - إذا أقدم الاتحاد السوفيتي على احتلال آبار النفط، أو قطع طرق إمداداته عن الدول المستهلكة .

2 -إذا أقدمت الأقطار العربية على فرض حظر جديد على صادراتها النفطية، أو زيادة أسعار النفط بصورة كبيرة .

3 - إذا تعرضت الدول المنتجة الصديقة للولايات المتحدة لغزو من دول أو دولة أخري معادية لأمريكا .

4 - إذا وقع انقلاب في دولة منتجة من شأنه أن يؤثر في الإنتاج والأسعار.

5 - الاعتداء على حقوق الإنسان بشكل فاضح.

لم تضع الولايات المتحدة هذه الخطط موضع التنفيذ لسببين : الأول تخوفها من ردة الفعل السوفيتية من جهة، ومعارضة الرأي العام الأمريكي للتدخل العسكري من جهة أخري، بسبب عقدة فيتنام التى كانت وما تزال عالقة في أذهان الأمريكيين، ولكن تطور أحداث السبعينيات وما حملته من أخطار على الإمدادات النفطية من منطقة الخليج ، جعلت الولايات المتحدة تعيد النظر جدياً في

مسألة التدخل المباشر لحماية مصالحها النفطية، بعد أن كانت تعتمد على حلفائها في المنطقة، وخاصة إيران، وإسرائيل (30).

ولقد كانت نقطة التحول الأساسية في السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، نجاح الثورة الإيرانية واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، الذي ارتكز على التفوق العسكري الإيراني؛ حيث شكلت إيران المحور الرئيس للنظام الإقليمي في الخليج، ولكل المشاريع والاتفاقات الأمنية. لذلك بخسارة إيران خسرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في منطقة، تعد من أهم المناطق حيوية للاقتصاد الرأسمالي العالمي (31).

كذلك مع تنامى دور الاتحاد السوفيتي خاصة بعد احتلال أفغانستان وفي أواخر عام 1979م، حيث جاء التدخل السوفييتي العسكري في أفغانستان لمصلحة الجناح الموالي للسوفييت ليزيد من قلق الولايات المتحدة ومخاوفها ، ورأى الأمريكيون في التدخل السوفيتي أهدافاً خليجية تستهدف الاقتراب من مناطق إنتاج النفط تمهيداً للسيطرة عليها أو اقتسام مواردها مع الغرب. وكان التفسير الأمريكي لهذا التدخل نابعاً من اقتناعهم بحاجة السوفييت إلى النفط العربي بسبب العجز المتوقع في إنتاجهم المحلى في منتصف الثمانينات وفقاً لتقرير وكالة الاستخبارات المركزية. وكذلك الاقتراب من المياه الدافئة (حلم الروس القديم) في المحيط الهندي. وبالوجود السوفيتي العسكري في أفغانستان لم يعد يفصل السوفييت عن تلك المياه سوي الحدود الباكستانية (32).

ومن هنا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث عام 1979م، أن مصالحها النفطية في منطقة الخليج العربي أصبحت مهددة بالأخطار، وأن استراتيجيتها التى ارتكزت على حلفائها المحليين، قد فشلت بعد سقوط شاه

إيـران، أهـم دعـائم هـذه الاسـتراتيجية. وعلـى الجانـب الآخـر، أخفقـت الإدارة الأمريكية في التدخل السوفيتي في أفغانستان. وفي ضوء تلك المتغيرات، اكتسبت الاستراتيجية الأمريكية في الخليج ملامح جديدة، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكيـــة إلى إعادة تقييم إستراتيجيتها ووجودها العسكري في المنطقة،واتخاذ سياسات تدعيم القوى الأمريكية، والحصول على القواعـــد والتسهيلات، وتطوير إمكانيـــة التدخل المباشر، كمـــا أصبح التزام، الولايات المتحدة الأمريكيـــة بالحفاظ على أمن الخليج من أهم العناصر الإستراتيجية الأمنية لتلك الدول، واتخذ الرئيس"جيمي كارتر"عدداً من الخطوات الأولية، نحو إعادة نهج سياسته الخارجية تجاه موقف السياسة الواقعية، وطرحت عدة بدائل من الاعتماد على القوى المحلية،كـالسعودية، أو القوة العسكرية الأمريكية المباشرة، بل التفكير اتجه إلى إسرائيل، أو إنشاء أسطول أمريكي دائم في المحيط الهندي (33).

وفي أواسط يونيـــو عـــام 1979م ، تم استدعـــاء خبراء الإستراتيجية في إدارة كارتر؛ لوضع الخطوط الرئيسة لمبدأ كارتر؛ للتعويض عن مبدأ نيكسون الذي فقد صلاحيته؛ فقد أدركـــت الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، أن إدخال القوة العسكرية بشكل مباشر، إنمـــا السبيل الفعال الوحيد لمواجهة التصرفات السوفيتية ، وكمـــا أعلن " زبيجنيـو بريجينسـكي Zbigniew Brzezinski " في مقابلة، معه قبل أسبوع واحد من إعلان مبدأ الرئيس كـــارتر: أن الولايات المتحدة الأمريكيـــة مستعدة لاستخدام القوة الحيوية (34).

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس كارتر بمناسبة يوم الاتحاد في 24 يناير عم 1980 ، تطرق فيه إلى الوضع السائد في الخليج معلناً، موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في تلك المنطقة قائلا:" ليكن موقفنا واضحاً ، إن أي محاولة من

أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ، ستُعتبر تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وستُستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها ، بما في ذلك القوة العسكرية".

وأحيط هذا المبدأ بمبررات جديدة ، فبالإضافة إلى الحديث عن استخدام القوة ضد الدول المنتجة للنفط في حال فرض حظر نفطى جديد كما كان يقال في منتصف السبعينات، فإن الولايات المتحدة مستعدة أيضاً لاستخدام التهديدات التى تتعرض لها دول الخليج، والتي تشمل العدوان الخارجي أو الداخلي، والمقصود هنا التهديدات السوفيتية، أو الاعتداء من قبل أي دولة من دول المنطقة على دولة أخري .

وقد شكل مبدأ كارتر مفاجأة للعالم أجمع، وكان أكبر المذهولين "شاه إيران" الذي اعتقد طوال أزمته مع الثورة أن لدى الولايات المتحدة خطة للتعامل مع ما يجري له ولمنطقة الخليج ، ليكتشف أن ما تقوم به إدارة كارتر لا يعدو أن يكون ردة فعل آنية لم يخطط لها مستقبلاً (35).

إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التى وضع أسسها "مبدأ كارتر" على حق الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً في أي مكان تتهدد فيه مصالحها ومصالح العالم الغربي الحيوية ، ولما كان الخليج العربي بثروته النفطية يشكل مصلحة حيوية بالنسبة للمصالح الغربية ، فإن الدفاع عن هذه المصالح يحتاج إلى آلية للتنفيذ، وفي هذا الإطار برزت فكرة "قوات التدخل السريع"، والحصول على قواعد عسكرية في المنطقة تحت ستار التسهيلات العسكرية، وذلك على النحوالتالي :

أ - قوات التدخل السريع:

إن فكرة إنشاء قوات التدخل السريع ليست بجديدة ، إنها تعود إلى أوائل الستينيات عندما كان "روبرت ماكمار" Robert MacMar وزيراً للدفاع الأمريكي ، اقترح تعديلات على نظرية "الرد الشامل " النووي التى كانت سائدة في عهد أيزنهاور واستبدلها بنظرية "الرد المرن" التى تتيح ممارسة العمل العسكري في شكل لا يؤدي بالضرورة إلى مواجهة نووية مع السوفييت .وقد اقترح في هذا الشأن إنشاء قوات ضاربة متحركة يمكنها التدخل في المناطق النائية بسرعة وفاعلية .لكن هذا الاقتراح رفضه الكونجرس الأمريكي (36).

وتبلور مفهوم قوات التدخل السريع بعد أزمة الطاقة عام 1973م، واستخدام النفط كسلاح استراتيجي من قبل الدول العربية المنتجة ، الأمر الذي دفع بالدوائر العسكرية الأمريكية إلى طرح فكرة احتلال منابع النفط بالقوة ، لكنها بقيت في حدود الضغط والتهويل(37). لم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التطبيق إلا بعد انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه ، واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، وفشل محاولة إنقاذ الرهائن، مما دفع بوزارة الدفاع الأمريكية التى تشكل قوة مؤلفة من 110 آلاف رجل للتدخل في الأزمات. وقد ارتفع عدد هذه القوات إلى 200 ألف رجل مع تكثيف الوحدات العسكرية في منطقة الخليج والمحيط الهندي خاصة بعد العملية السوفيتية في أفغانستان (38).

وفي أغسطس عام 1978 م أصدر كارتر الأمر الرئاسي رقم "18" ، القاضي بتشكيل فرقة عسكرية للعمل في مناطق التوتر الإقليمي ، ولاحقا تبين أن الخليج العربي سيكون اختصاصها المباشر ، للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لتلك المنطقة (39)، وفي أواسط 1978 م أشارت الدلائل إلى تعاظم الاهتمام بتعزيز الوجود الأمريكي في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي (40)، وفي مارس

1980م، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع وعُين الجنرال "جون كيلي" John Kelly قائدا لهذه القوات (41).

ب -البحث عن القواعد والتسهيلات العسكرية:

إذا كانت قوات التدخل السريع هي الأداة التنفيذية التي يرتكز عليها مبدأ كارتر ، فإن القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في دول المنطقة تشكل البنية التحتية لعمل هذه القوات في تحركاتها لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها الحيوية في الخليج وبحر العرب (42).

لذلك سعت إدارة كارتر منذ عام 1980 للحصول على قواعد في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي تتمركز فيها هذه القوات وتستخدمها لمواجهة الأزمات الطارئة والأخطار التى تهدد النفط من الخليج (43).

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اتفاقات مع كل من عُمان، والصومال، وكينا تسمح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الوطنية لهذه البلدان وبناء المنشآت والمستودعات الضخمة لتخزين المعدات الحربية من أجل تسهيل عمل هذه القوات في المنطقة . كما عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في قاعدة " الجفير " بالبحرين، وقاعدة "مصيرة" التابعة لسلطنة عمان وفي قاعدة "دييغو غارسيا" Diego Garcia وهى أكبر قاعدة رئيسية للبنتاجون في المحيط الهندي. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على تسهيلات عسكرية في بعض الموانئ والمطارات التابعة لأقطار ترتبط بعلاقات وطيدة مع الحكومة الأمريكية ، مثل مصر، وإسرائيل، والسعودية (44).

ويُلاحظ أن القواعد والتسهيلات العسكرية التى حصلت عليه الولايات المتحدة، تهدف إلى تحقيق أمرين: إقامة سياح عسكري حول، أو بالقرب من منابع النفط، وتقديم التسهيلات العسكرية اللوجستية اللازمة لقوات الانتشار السريع (45).

وإذا كان تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يشكل البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فإن البعد السياسي لهذه الاستراتيجية يهدف إلى ضمان استقرار الأنظمة الحليفة وإلى تحقيق السلام الأمريكي في المنطقة، وتحويل الصراع في الشرق الأوسط من صراع بين العرب وإسرائيل إلى صراع بين العرب الموالين للولايات المتحدة والعرب الموالين للاتحاد السوفيتي (46).

خلاصة القول إن الأخطار التى بدت تهدد نفط الخليج وطرق نقله بعد قيام الثورة الإيرانية والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، دفعت بالقوات الأمريكية وأساطيلها إلى الحضور المباشر في منطقة الخليج لحماية مصالح الغرب الحيوية المتمثلة بالنفط بشكل رئيسي. وقد عبر مبدأ كارترعن هذا التوجه الجديد المبنى على اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قواتها الذاتية بدلاً من اعتمادها على الحلفاء (47).

ثانياً: حرب الخليج الأولى وبدايات حروب الجيل الثالث:

إذا كان اهتمام الولايات المتحدة بدأ بمنطقة الخليج العربي بعد رحيل البريطانيين عام 1971م، وزاد هذا الاهتمام بعد حظر النفط في حرب أكتوبر

1973م، وذلك حين أعلن الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" Richard Nixon (1913 -1994م)، عن عزم بلاده على اتباع سياسة جديدة ، ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة لولايات المتحدة للولايات المتحدة، لتأخذ على عاتقها دورا رئيسيا في قمع المتمردين، وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية، والحد من الدور الأمريكي المباشر. وهو ما يتطلب تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة درعاً واقياً، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة (48).

ولهذا السبب، اتجهت السياسة الأمريكية نحو طهران، واستغلت طموحات الشاه إلي الهيمنة، السياسية والعسكرية، على الخليج، إذ طالما كرر، في تصريحاته، أن قواته أصبحت تفوق قوة بريطانيا ، التى كانت في الخليج، أضعاف المرات. وهكذا بدأ شاه إيران، على نحو ما ذكره أحد الباحثين، يتحول من وضعيته كإمبراطور، إلى وكيل أو شرطي لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة (49).

ومن الطبيعي أن يجد طموح الشاه ترحيبا كافياً ، من الولايات المتحدة، التى كانت تدرك أهمية إيران، كقوة إقليمية، في تنفيذ سياستها، وأصبح من الواضح،أن الشاه هو المرشح الأوفر حظاً للاضطلاع بمهمة تأمين المصالح الأمريكية، خاصة أن المملكة العربية السعودية، بمواردها البشرية المحدودة، كانت لا تستطيع الاضطلاع بتلك المهمة، بينما العراق لا يزال يسعي من أجل استقراره الداخلي، تشغله باستمرار مشاكله مع الأكراد، في الشمال، وصراعه المزمن مع إيران، حول حقوق السيادة على شط العرب، ناهيك بادعائه مواصلة الصراع مع إسرائيل (50).

وقد بدا النشاط الإيراني العسكري يظهر واضحاً في الخليج، على إثر استيلاء إيران على جزر الخليج الثلاث، التابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) إلى إيران، في نوفمبر 1971م ، بإيعاز أمريكي وتواطؤ بريطاني، وذلك لحماية مضيق هرمز، وتحقيق طموحات الشاه التوسعية. وهذا الأمر أثار حفيظة العراق، الذي كان يعُد الخليج مجالاً لنفوذه ، فبدأ سباق التسلح بين العراق وإيران. وفي حين اعتمدت إيران على واشنطن، اعتمدت بغداد على موسكو، خاصة بعد توقيعهما معاهدة الصداقة والتعاون، في أبريل 1972م ، ومن ثم أخذت الحرب الباردة تشق طريقها إلى الخليج (51).

وعلى إثر احتلال إيران للجزر العربية، زادت حدة التوتر الإيراني–العراقي، قلق الشاه من توثق العلاقات العراقية السوفيتية، بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الطرفين في أبريل عام 1972، وتدفق الأسلحة السوفيتية على العراق، وفي نوفمبر عام 1974 م ، انفجر الوضع على الحدود، وتأزم بين الطرفين، واتخذ مجلس الأمن توصية، بتعيين ممثل دولي لدراسة المشكلة (52).

وفي مارس عام 1975م ومن خلال الوساطة الجزائرية ، تم عقد اتفاقية الجزائر، ضمن مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) في الجزائر العاصمة، حيث قام كل من الرئيس العراقي والشاه رسمياً بحل جميع الخلافات الحدودية القائمة، واتفقا على الحفاظ على أمن الحدود، وتم منح الإيرانيين حقوق حرية الملاحة في شط العرب؛ فأصبحت السيادة مشتركة بين الدولتين، وأثبتت الاتفاقية بشكل أساسي الهيمنة الإيرانية في شؤون الخليج (53).

بيد أن الخلافات عادت من جديد بين إيران والعراق بعد انتصار الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخمينى، حيث كان لسقوط شاه إيران تأثير مدو، في العواصم

الخليجية، فانتصار الثورة الإيرانية، لم يكن متوقعاً لدي حكام الخليج، كما أثر هذا الحدث الكبير في مجمل استراتيجية واشنطن، للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها (54). ومع تزايد الحضور البحري العسكري السوفيتي، طرحت الإدارة الأمريكية إمكانية إيجاد أسطول خامس في هذا المحيط، والتحول من سياسة "حرب ونصف " إلى سياسة حربين، وما يتطلبه التزام المحيطات الثلاثة من حضور بحري كثيف، في بحار العالم، ولا سيما المحيط الهندي (55).

وفي نهاية عام 1979م ، بلغت القوة العسكرية الأمريكية 19 قطعة حربية، ضمنت قوة الواجب المشترك للشرق الأوسط 5 سفن، ومجموعة ميدواى Midway ثمانية سفن، بينها حاملة الطائرات ميدواي، ومجموعة كيتى هوك Kitty Hawk ستة سفن ، من بينها حاملة الطائرات كيتى هوك ، في استعراض للقوة الأمريكية في مواجهة الثورة الإيرانية (56).

وتبريراً للوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، ودفعاً للدول الخليجية إلى طلب الحماية الأمريكية، عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة حدة التوتر بين العراق وإيران، فأخذت تؤلب النظام العراقي ضد الثورة الإيرانية؛ خاصة فيما يتعلق بقضية شط العرب، وأنه لا بد من تعديل اتفاقية الجزائرعام 1975م، بعد أن أوحت للنظام العراقي إلى مدي شعوره بالإهانة إزاء هذه الاتفاقية، وأنه اضطر لقبول الاتفاق، ليتخلص من انشغال جيشه، وإهدار طاقته وإمكاناته الاقتصادية، واستخدامها في حروب مع المتمردين الأكراد، في المقابل أعلن النظام الإيراني جهراً ، بأنه يرفض اتفاقية الجزائر، وادعي أنها مجحفة بحق إيران، وأن الشاه اضطر للتنازل عن أراض إيرانية للعراق في المناطق الجنوبية ، لقاء وقف الحملات الإعلامية ضده، التى كان يبثها راديو بغداد باللغة الفارسية (57).

وطالب العراق بضرورة فتح باب المفاوضات من جديد بين الدولتين، للاتفاق على المشكلات القائمة بين الدولتين، بما يضمن عودة منطقة (شط العرب) إلى السيادة العراقية، لكن إيران رفضت ذلك، وطالبت بتأجيل النظر في تلك الأمور إلى أجل غير مسمي (58)، مما دفع الرئيس العراقي صدام حسين إلى إلغاء اتفاقية الجزائر، في سبتمبر عام 1980 م من جانب واحد ، ومزق النسخة العراقية منها أمام ملايين من مشاهدي التلفاز، معلناً عودة ما اعتبره نهراًعراقياً إلى أصحابه الشرعيين، كما طالب بتحرير منطقة "عربستان"، أو "خوزستان" ، والجزر العربية الثلاثة في الخليج، لكن السلطة الإيرانية الجديدة تمسكت بحقها في شط العرب ، ونادت بقيام دولة إسلامية في العراق (59).

وفي 22 سبتمبر عام 1980م، أطلق العراق هجومه المفاجئ ضد الأراضي الإيرانية، مما أدي إلى قيام الحرب بين إيران والعراق (60). وسميت الحرب الإيرانية بحرب البترول ، للدلالة على أهمية العامل النفطى كمحور هام من محاور الصراع إقليمياً ودولياً، فعلي الصعيد الإقليمي وبعيداً عن الاعتبارات الدينية، والخلافات السياسية، والأيديولوجية، التى كانت السبب المباشر في قيام الحرب، فإن النفط والتحكم في مساره: إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً كانا من أهم أهداف الصراع الإيراني - العراقي (61).

وقد عد المحللون الاستراتيجيون أيضاً أن النفط من أهم عوامل النزاع في الحرب الإيرانية العراقية، لأن شط العرب المتنازع عليه يعد المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات وذو أهمية استراتيجية، لكونه وسيلة ممتازة للملاحة وعبور السفن الكبر، لنقل النفط من الموانئ العراقية؛ حيث قامت على الضفاف الشرقية

90٪ من المنشآت النفطية العراقية، وعلى الضفة الغربية تشكل حقول النفط 50 ٪ من إنتاج البلاد (62).

ابتهجت واشنطن باندلاع الحرب بين العراق وإيران، لكنها أعلنت حيادها في النزاع، بينما عمدت إلى دعم الأنظمة الخليجية، بإرسالها أربعة طائرات للإنذار المبكر إلى المملكة العربية السعودية، لحماية أجوائها، وأرسلت أسطولها الحربي، لحصر القتال؛ ففي المنطقة الشمالية من الخليج، وفي الأسبوع الأول للحرب وجهت إدارة الرئيس "جيمي كارتر"، دعوة إلى ست دول (بريطانيا، وفرنسا، وكندا، واليابان، وألمانيا، وإيرلندا)، لبحث ضمان السيطرة على مضيق هرمز، والتقليل من الآثار الاقتصادية للنزاع في الملاحة الدولية، وأسواق النفط العالمية، وترأس الرئيس الأمريكي كارتر اجتماعاً لمجلس الأمن القومي، أعلن على أثره أن الإمدادات النفطية، يجب أن تبقي مفتوحة، وأن توقف إمدادات النفط عبر مضيق هرمز، سيشكل تهديداً جدياً للوضع الاقتصادي الدولي (63).

وهنا يري المحللون السياسيون، أن الولايات المتحدة كان لها دور كبير في تحريك ذلك النزاع، من خلال مراكز الاستخبارات والمعلومات الأمريكية والإسرائيلية التى نشطت، لتعميق الشكوك المتبادلة بين النظام العراقي والنظام الإيراني الجديد، مستغلة حادثة طرد العراق للخميني من أراضيها.

كما أدت دور المحرض والمشجع للعراق لإثارة الحرب، بتزويدها العراق بمعلومات زائفة، أو على الأقل مُبالغ فيها عن نقاط الضعف في القوات الإيرانية المسلحة، وإمكانية انهيار سريع لنظام الخميني عام 1980م، ونجحت في ذلك، بعد تسريب المخابرات الأمريكية تلك المعلومات عن طريق السعودية، فقد كانت الطائرات الأمريكية للإنذاروالمراقبة، المرابطة في السعودية للغرض المزعوم من حق

الدفاع عن النفس لذلك البلد ، تزود العراق بالمعلومات المخابراتية التى تجمعها عن القوات الإيرانية (64).

كما أشارت تلك المعلومات أيضاً إلى أن القوات المسلحة الإيرانية ، تهاوت نتيجة عمليات التطهير التى اتخذها النظام الجديد ، وخاصة بين ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه، وقد عزي سبب رغبة السياسة الأمريكية في قيام الحرب إلى جملة من أهمها :

1 - كانت العراق وإيران عضوين متشددين في (الأوبك)، طالبا باستمرار رفع أسعار النفط مقابل الدول المعتدلة كالسعودية ، التى خدمت سياستها النفطية المصالح الأمريكية ، فقد اتخذت الدول النفطية في منظمة الأوبك، ومن بينها إيران والعراق قراراً بتخفيض إنتاج النفط؛ للتمكن من رفع سعره بدرجة مبالغ فيها ، بحيث تجاوز سعر البرميل 30 دولار ، لكن الحرب أدت إلى ما استهدفت إليه الولايات المتحدة من انخفاض حاد في الشعر ، حتى هبط في أواخر النزاع إلى أقل من 15 دولاراً ، وصار يباع بخصومات نزلت بعد ذلك إلى 10 أو 9 دولارات (65).

2 - إيران والعراق دولتان لا يمكن التحكم بهما ومتنافستان في المنطقة وجعلهما مشغولتين بالحرب ، وتقويضهما سيجعلهما قابلتين للتوجيه والتحكم والسيطرة ، حيث أكدت تقارير لجنة العلاقات في الخارجية بالكونجرس على ضرورة أن يكون العراق منشغلاً باستمرار في صراعات خارجية ، كي لا تتاح له الفرصة الكافية ، لتحقيق أي هدف من أهدافه التخريبية – على حد بعض التقارير – وافترضت التقارير أن يخرج العراق من صراعه مع إيران منهوك القوي سياسياً وعسكرياً ، وأن يوجه ما لديه من موارد اقتصادية لأغراض التنمية الداخلية لمرحلة

ما بعد الحرب توجيهاً مغايراً ، كما افترضت التقار يرأن توجيه الموارد الاقتصادية العراقية سوف يحجم من تطلعات العراق لزيادة نفوذه في دول العالم الثالث (66).

3 - إن إيران تشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي، وأنه حسب زعم الولايات المتحدة ، مصدر للأصولية الإسلامية ، كما اتخذت بعد الثورة موقفاً متشدداً من إسرائيل، وسياستها التوسعية في المنطقة، ومن نهجها في عملية السلام، كما تعد مصدراً لتصدير الثورة الإسلامية إلى البلدان المحيطة (67).

4 - أحدثت الحرب توتراً في العلاقات الإيرانية العربية، التى تحسنت إثر نجاح الثورة الإيرانية، وتأييدها للقضية الفلسطينية، وقيام التحالف الإيراني الفلسطيني، وما شكله من تهديد للسياسة الأمريكية في الخليج العربي، وتحديداً مصالحها النفطية في المنطقة (68).

5 - رغبت الولايات المتحدة في استثمار الحرب، ريثما تستكمل استعدادها للتدخل العسكري في الخليج، والهيمنة على نفطه وعلى موقعه الاستراتيجي، كما اعتقدت أن الحرب قد تعجل بإطلاق سراح الرهائن في إيران (69).

ويذكر الكثير من الباحثين بأن هناك أسباب مباشرة وأخري غير مباشرة، ساهمت في اندلاع الحرب بين إيران والعراق، ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة بما يلي:

أ - الخلاف السياسي الحاد بين الحكومة الإيرانية التي أنجبتها ثورة الخميني في شباط 1979م وحكومة العراق، فقد استعصى هذا الخلاف على الحل، واحترقت في أتونه قواعد العمل الدبلوماسي الهادئ، وأدى ذلك إلى تصعيد الأزمة حتى بلغت

ذروتها وحال دون تراجعها، بل انفجرت، وتمثل انفجارها في وضع كل من الحكومتين نفسها في مواجهة الأخرى (70).

ب - المشكلات المزمنة التي ترتبت على الخلاف المتعلق بالحدود العراقية - الإيرانية، وترجع جذور هذا الخلاف إلى أكثر من أربعة قرون، ففي عام 1639م تم تثبيت خط الحدود بين العثمانيين والفرس في عهد السلطان العثماني "مراد الرابع"، وبعد انتهاء الحرب العثمانية والفارسية أجريت تعديلات وإضافات وتغييرات على الحدود ،وذلك في عام 1823م، ثم وقعت بين الدولتين: العراق وإيران اتفاقية الحدود المعروفة باتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975م (71)، وقد ظلت الحدود تشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بفتيل أي خلاف سياسي حاد بين العراق وإيران.

ج - الخروقات الجوية والبرية للحدود بين الطرفين، وقد بلغت "242" خرقاً جوياً إيرانياً، خلال الفترة من فبراير 1976م حتى سبتمبر 1980م (72) ، وذلك إضافة إلى القصف المتكرر للمخافر والقصبات الحدودية، والتجاوز على المياه الإقليمية التي لم تكن الحدود فيها واضحة (73).

د - التهديدات المتبادلة التي تفاقمت في سبتمبر من عام 1980م؛ حيث انطلقت شرارة الحرب الدامية، واستمرت ثماني سنوات (74).

وأما الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية - الإيرانية فيمكن استنتاجها من واقع الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال عام 1979م، الذي تشير كل الدلائل إلى أنه كان عاماً مثقلاً بالنذر. وقبل تناول هذه النذر لا بد من التأكيد على حقيقة أن حرباً طاحنة بين دولتين هما العراق وإيران، هدفهما المعلن واحد هو تحرير فلسطين، لا بد أن حرباً كهذه تظل أسبابها طي الكتمان، وخاصة أسبابها غير المباشرة، لأن هذه الأسباب تمس صورة الحرب وتشوهها، تلك الحرب التي

أبادت مئات الألوف من العراقيين والإيرانيين، وأهدرت مليارات الدولارات، في الوقت الذي كانت فيه كل من العراق وإيران، تعلن أن بناءها الاقتصادي والعسكري والثقافي، إنما هو استعداد لحرب مقدسة تستهدف تحرير فلسطين، وتعلن في كل مناسبة أنها تقف بحزم ضد (إسرائيل)، وليس ضد الأخرى (75).

وتتمثل الأحداث والمتغيرات التي انبثقت عنها الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية – الإيرانية في الوقائع التي جرت في كل من الدولتين قبيل الحرب، فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية، وقع فيه تغيير دراماتيكي، حيث تولى قيادة النظام شاب في الثانية والأربعين بخصائص شخصية معروفة، أهمها تطلعه لتحقيق الانتصارات والإنجازات الكبيرة، وكان ذلك الشاب هو "صدام حسين" الذي تربع على سدة حكم العراق في يوليو 1979م (76).

وكان النظام الراديكالي في العراق مدعوماً باقتصاد متين عززه تأميم النفط، وبجيش قوي مدرب، يملك تجهيزاً متقدماً أتاحه متانة اقتصاد العراق، وعلاقات النظام الاستراتيجية مع أكبر مصدّر للسلاح في العالم (الاتحاد السوفيتي)، وشراكته الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة، وخاصة فرنسا (77).

وأما إيران فقد حدث فيها، أيضاً، تغير دراماتيكي، إذ عاد إليها الخميني في شباط من العام نفسه (1979م)، وقاد ثورة إسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، الذين وجدوا في الإسلام وشعاراته منقذاً ومخلصاً من غطرسة الشاه "محمد رضا بهلوي"، وكان الشاه قد عاش إمبراطوراً محالفاً للغرب، وحالماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها (78). وبعد انتصار الثورة اضطر الشاه إلى مغادرة

إيران مخلفاً وراءه جيشاً قوياً، كان يوصف بأنه خامس جيش في العالم، كما خلف وراءه ثروة كبيرة تحققت نتيجة للصعود الكبير في أسعار النفط (79).

وتكمن خطورة ثورة الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني، ببساطة، أن إيران ستعمل على نقل أفكار الخميني إلى جيرانها، ومن ثم إلى الأقطار الأبعد؛ بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئاً فشيئاً، وكان منطلقها فكرة مولّدة تتلخص في: "أممية الدين، وولاية المهدي الذي سيظهر ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً".

وهكذا، أصبح الخميني نائب الإمام وقائد الثورة، وأصبح النظام الإيراني الجديد نظاماً راديكالياً راغباً في التوسع، وبالمقابل كان "صدام حسين" قائداً للثورة في العراق، وكان يسعى إلى تزعّم العروبة، ويتلمس كل ما يجعله بطلاً للتحرير القومي. ويقع هذان المشهدان الجديدان في العراق وإيران على تخوم دول الخليج المترفة مادياً بفعل عائدات النفط، والضعيفة عسكرياً بفعل عوامل كثيرة: بشرية ونفسية وبنيوية، وكانت هذه الدول – وفق حسابات التاريخ والجغرافية – هدفاً محتملاً لمد عروبي قومي وعسكري (80).

لقد كان كل من العراق وإيران في عهد "صدام حسين" و"الخميني"، يعد البندقية بيد المواطن قبل الخبز، وميدان التدريب العسكري قبل ميدان العمل والبناء، وكانت لكل منهما نظريته الأيديولوجية ورؤيته السياسية. ويمثل وجودهما على تخوم دول الخليج العربي تهديداً واضحاً لهذه الدول واستقرارها ومصالحها، وخاصة أن لكل من الدولتين: العراق وإيران تاريخاً ينبئ بمستقبل علاقاتها مع دول الخليج، فالعراق أخذ يرفع جهاراً نهاراً شعارات التخويف لـ (أمراء النفط)، و(الرجعية العربية)، ورافق ذلك كثير من السب والشتم لهذه الدول.

وأما إيران فكانت ولا تزال تَعُدُّ الخليج فارسياً، وتعتبر الدويلات الصغيرة على ضفافه الشمالية توابع لها، كما أنها احتلت جزراً تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتمسكت بها، ولم يغير انقلاب النظام في إيران من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم يغير موقفها قيد أنملة تجاه الجزر، ولم يغير نظرتها إلى دول الخليج العربي (81).

لقد أدركت دول الخليج العربي أنها أمام معضلة مزدوجة، ورأت أن أفضل حلٍّ لهذه المعضلة هو جعل الجارين الكبيرين المتربصين بها، يمتص كل منهما قوة الآخر وزخم اندفاعه، وقد عبّر الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود عن هذا الموقف عندما قال مقيماً الحرب العراقية - الإيرانية: "عسى أن تموت الأفاعي من سموم العقارب" (82).

وهكذا كانت الحرب مصلحة خليجية، وكانت، أيضاً، مصلحة أمريكية وغربية، فبحجتها تداعت الأساطيل العسكرية إلى الخليج، الذي حرصت التوازنات الدولية – إبان ذروة الحرب الباردة، على التعامل معه بحساسية مفرطة، وأخذ العلم الأمريكي يرتفع على ناقلات النفط التي أحيطت بالبوارج الحربية الأمريكية، وهي تخرج من الخليج العربي محملة بالنفط، خوفاً من هجمات إيرانية تستهدف قطع النفط، والإضرار بمصالح دول الخليج التي دعمت العراق (83).

وأصبحت البحرية الأمريكية سيدة مياه الخليج العربي، وحامية مضيق هرمز، فقد أخذت تمخر مياه أعالي بحر العرب، بينما صمت السوفييت مكتفين بمليارات الدولارات ثمناً للسلاح الذي باعوه بأسعار خيالية للطرفين المتحاربين، والذي باعته مصانع غربية وشرقية أخرى بأسعار باهظة أيضاً، وقد زاد ذلك نار الحرب تأججاً (84).

وتحققت بتمزق القوتين العراقية والإيرانية مصلحة إسرائيل، فهاتان القوتان اللتان كانتا تجاهران بعدائهما لإسرائيل أنهكت الحرب قواهما، واحترقت في أتونها مقدراتهما، فقد أتت الحرب على آلاف العسكريين المدربين، وآلاف الدبابات والمدرعات، ومئات الطائرات المقاتلة، ومئات، بل آلاف المدافع، وغيرها من أنواع الأسلحة والعتاد، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلال ميزان القوة لصالح إسرائيل (85).

ولقد أدت الأسباب المباشرة وغير المباشرة، التي سبق ذكرها، إلى اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، وقد بدأت هذه الحرب في الرابع من شهر سبتمبر لعام 1980م على شكل مناوشات حدودية، إذْ تبادلت قوات الطرفين قصف المخافر والقصبات النائية والسواتر الترابية، إلا أن هذه المناوشات ما لبثت أن تحولت في 9/22 من العام نفسه إلى حرب ضروس لا تبقي ولا تذر، ففي ذلك اليوم وجهت القوة الجوية العراقية ضربة شاملة لإيران التي ردت بقوة، وهكذا اندلعت حرب طاحنة، لم يدخر الطرفان المتحاربان أي قوة في خوضها، فقد استخدمت كل أنواع الأسلحة المتاحة، واستهدفت المنشآت العسكرية والاقتصادية والمدنية، وطالت الحرب حتى المدارس والأرياف، وقضت على الآلاف من المدنيين والعسكريين. وتجاوزت الحرب كل ما تعارفت عليه الحروب من علامات النصر والهزيمة، وكان كل من الطرفين يدعي كسب الحرب والانتصار، ولم يعد موت آلاف الشباب في يوم واحد سبباً كافياً للتوقف وإعادة الحساب، بل كان ذلك مدعاة للفخر والمباهاة، وتأكيداً للتضحيات البطولية، وتحقيقاً للأمجاد، وانتصاراً للدين تارة، والدنيا تارة أخرى. وتداخلت في هذه الحرب الشعارات، بينما استمر نهر الدماء في تدفقه، وكادت تجف ينابيع القوة لكثرة ما تكبد الطرفان من خسائر. وكان من

أبرز الشعارات التي ارتفعت في هذه الحرب: شعار الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية في بغداد، وشعار الدفاع عن الثورة الإسلامية في طهران (86).

لذلك رأت الولايات المتحدة أن في استمرار الحرب مصلحة لها ولحلفائها شرط ألا تمتد إلى مناطق أخري، وألا تهدد النفط وممراته ، حيث كان هدف الولايات المتحدة الرئيس، الحفاظ على لعبة توازن القوي بين إيران والعراق ، القائمة على السماح لبناء قوة إحداهما، لموازنة القوة الأخرى (87).

كما أشارت كافة التقارير الصادرة عن البيت الأبيض، إلى أن الولايات المتحدة لا تريد خروج إيران منتصرة من الحرب؛ لأن النتيجة الأولي ستكون تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الخليجية، ومن ثم يتهدد نظام الحكم في تلك الدول ، ومن ثم سيقطع الحكام الجدد للخليج النفط عن الولايات المتحدة، وإذا حاولت الولايات المتحدة التدخل عسكرياً لمنع الوصاية الإيرانية على دول الخليج ، فإن ذلك سيتطلب نقل قوات وإمدادات عسكرية كبيرة للمنطقة (88).

لقد كان هدف الحرب العراقية – الإيرانية، إسقاط الثورة الإيرانية، وإبعاد العراق عن الصراع العربي– الإسرائيلي، وخلق ذريعة للتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج. وكان نفط المنطقة هو الهدف الأساسي، والسبب الرئيسي المباشر، للتصعيد والوجود العسكريين في منطقة الخليج العربي، وكانت الرغبة الأمريكية ألا ينتصر أي طرف في هذه الحرب .

بيد أنها لا تريد بروز العراق كقوة مهمة، حيث عارضت قيام دولة قوية في منطقة الخليج يمكنها أن تهدد الدول الأخرى المنتجة للنفط، وتفرض إرادتها على المنطقة، وقد أوضح رئيس قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن ذلك بقوله :" نحن

لا نريد للعراق أن يكسب الحرب، كما أننا لا نريد للعراق أن يخسر، فنحن في الحقيقة لسنا سذجاً ، فقد كنا نعرف صدام حسين، إلا أنه يخصنا (89).

لذلك بينما كانت الولايات المتحدة تميل علناً إلى جانب العراق خشية انتصار إيراني، شحن مجلس الأمن القومي الأمريكي الأسلحة سراً لإيران، وزود الإيرانيين بمعلومات مخابراتية سرية. ويرجع سبب ذلك إلى أن الولايات المتحدة بنت موقفها في البداية على حسابات مختلفة، حين قدرت أن القوات العراقية ستسحق القوات الإيرانية بسهولة ، ولكن بعد أن تطورت الأمور بذلك الشكل، أدركت إدارة الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان"، بأنها قد تركت الساحة الإيرانية لغيرها، وكان السوفييت في طليعة المستفيدين من غيابهم، يليهم أصدقاء الأمريكيين الذين سربوا الأسلحة الأمريكية وقطع الغيار، مثل إسرائيل، وكوريا الجنوبية خاصة، فلا بد من مراقبة عمليات التسريب؛ لجعل الخطر الأمريكي فعالاً، وحمل الإيرانيون على القبول بالتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ التفاوض فعلاً بإيحاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي، بواسطة عملاء يهود (90).

لقد زودت الولايات المتحدة إيران بالأسلحة في البداية، عن طريق إسرائيل منذ 1981م من خلال اليهود المزدوجي الجنسية، ومن خلال وساطة تجار السلاح الإيرانيين، فكانت الأسلحة ترسل من إسرائيل إلى إحدى الدول الأوربية أو الإفريقية، من ثم يتم تغيير الأوراق، ثم شحنها إلى إيران (91).

وهنا شكل دور إسرائيل بمثابة البديل، والدرع للولايات المتحدة في تلك العملية، وحسب اعتراف الرئيس الأمريكي"رونالد ريجان"، فقد استخدم اليهود مرة أخري؛ للتقليل من الخطر السياسي المحيط به. فقد كان أمد الحسابات الإيرانية، مرهوناً

بالـدعم الأمريكـي المباشـر أو بالواسـطة، وعليـه أقـر مجلس الشـوري الإيرانـي في جلسته ، التى عقدها في نوفمبر عام 1981م بشراء أسلحة من إسرائيل بقيمة 200 مليـون دولار، وهنـا وجدت إيـران في إسـرائيل خيـر عميـل، لا سـيما بعـد أن تلاقـت مصلحة الطرفين حول ذلك الموضوع ، فالنزاع بين إيران والعراق يعنى نزاعاً بين طـرفين كليهمـا عـدو لإسـرائيل، إضـافة إلى أن بيـع السـلاح ينشـط الاقتصـاد الإسرائيلي، والتعاون مع الخميني يؤمن رعاية للجالية اليهودية المتواجدة في إيران (80 ألفا) (92).

وفي سـبتمبر 1985م تفـاقم الموقـف بشـدة وتـدهورت الأوضـاع القتاليـة للقـوات العراقية، فطلبت العراق مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدر الرئيس ريجان قراراً عبر توجيه لمجلس الأمن القومي بأن الولايات المتحدة ستسعى جاهدة لمنح المساعدة للعراق وعدم خسارتها للحرب، حيث أرسل سنة 1986م رسالة سرية لصدام حسين يخبره فيها أنه على العراقيين رفع مستوى حربهم الجوية ورفع غاراتهم على إيران، وبذلك استعادة العراق علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة التي كانت مقطوعة منذ حرب 1967م، وبهذا أخذت الأسلحة المتطورة تتدفق على العراق مما زاد من قدرته القتالية، بالإضافة إلى الدعم المالي من دول الخليج، في نفس الوقت دخلت إيران مرحلة الضعف والتقهقر (93) .

واستناداً إلى ما صرح به وزير الخارجية الأمريكية " هنري كيسنجر" حين قـال :" هـذه أول حـرب في التـاريخ نتمنـى ألا يخـرج فيهـا منتصـر، وإنمـا أن يخـرج الطرفان كلاهما مهزومين، وفي موقف آخر صرح :" أنه من المؤسف أن الحرب قد تنتهي بخسارة أحد الطرفين فقط"(94).

ويستدل من وقائع الحرب ما أكد ذلك الرأي، فعندما كان مسار الحرب يميل لمصلحة العراق، كانت المساعدات والأسلحة تأتى إلى إيران، والعكس صحيح. ففي الوقت الذي كانت إيران تستعيد توازنها، وتقوم بهجمات ناجحة ضد القوات كانت الولايات المتحدة تسارع بمساعدة العراق، بما يسمح بإطالة أمد الحرب على النحو الذي يخدم الأهداف الأمريكية (95).

وهنا فهم الخميني حقيقة هذا المغزى، فانتهز فرصة قيام القوات الأمريكية الموجودة في مياه الخليج بإسقاط طائرة إيرانية، ومصرع 295 راكباً، فأعلن في 18 يوليو 1988م وقف إطلاق النار بناء على بقاء النظام على أساس أن أمريكا تحاول جر إيران إلى حرب لا تحمد عقباها، الأمر الذي اعتبره العراق فخراً عسكريا، وخرج بجيش مكون، وكفاءة عسكرية متميزة، وعتاد ذو قاعدة عسكرية متطورة، غير أنه خرج بأوضاع مزرية، ومنهارة، وبأزمة اقتصادية ضخمة، وديون خارجية قدرت بـ 80 مليار دولار وتصاعدت الأزمة في الداخل بين النظام العراقي والأكراد، أما المستوى الخارجي زاد الأمر توتراً وحدة بين العراق والولايات المتحدة. وبريطانيا وإسرائيل تنامي بسبب تنامي قوتها الاقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض النفط في الأسواق العالمية وتوقف خطط التنمية بعد الخسائر الكبيرة التي كانت موجهة إلى الإنفاق العسكري والقوة العاملة التي وجهت إلى جبهة القتال (96).

أما بالنسبة للنتائج التي خلفتها هذه الحرب هي التفرقة بين الدول العربية، حيث إن دول الخليج كانت تدعم النظام العراقي بشكل كبير؛ خاصة الكويت والسعودية، وكذلك كل من مصر والأردن، رافعين شعاراً علنياً لذلك هو: دعم العرب لشقيقهم ضد عدوه الطامع في أرضه. في حين وقفت سوريا إلى جانب إيران ،

وكان الهدف من إقحام العراق في الحرب مع إيران إضعافه عسكرياً وصناعياً وزيادة الفتن الداخلية، إلا أنه حصل عكس ذلك وتنامت قدرته العسكرية وخبراته القتالية وزيادة الصناعة التكنولوجية (97).

كما خلَّفت الحرب العراقية - الإيرانية، آثاراً وجروحاً كثيرة، طالت مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، ولم تقتصر هذه الآثار على الدولتين المتحاربتين، وإنما امتدت إلى دول المنطقة، وتجاوزتها إلى كثير من دول العالم، وهكذا أصبح من العسير حصر أطراف الحرب، وتبين تداخلاتها التي اختلطت وشابتها ضبابية كثيفة. وفي الوقت الذي ظنَّت فيه دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستؤمن لها الاستقرار، بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها العلاقات، واختلطت المصالح، وتلاحقت التغيرات (98).

ما يمكن قوله عن حرب الخليج الأولي أنها كانت حرباً قاسية ومدمرة، استمرت ثماني سنوات من 1980 إلي 1988م، وهي أطول الحروب التقليدية في العصر الحديث ذهب أكثر من مليون شخص ضحايا لتلك الحرب، ودمر اقتصاد الدولتين؛ حيث تقدر الخسائر المادية بمئات المليارات من الدولارات، إلا أنه ومع خروج العراق منهكاً اقتصادياً، ومتأثراً اجتماعياً بما خلفته الحرب، خرج بقاعدة عسكرية متطورة، وقدرة قتالية، وتسليحية متفوقة (99).

ثالثاً : حرب الخليج الثانية والغزو العراقي للكويت :

كانت حرب تحرير الكويت هي أشد نقاط التحول خطراً في تطور العلاقات العربية – العربية؛ حيث تعتبر هذه الحرب من أقوي أحداث التاريخ العربي المعاصر خطراً، وأعمقها تأثيراً في العلاقات ، البيئية والإقليمية والدولية ، للدول العربية، فثمة قيم ومبادئ ومفاهيم ، كان مأمولاً استقرارها ، لكن حرب تحرير الكويت

أثبتت أن ذلك الأمل ، كان مبنياً ، في الغالب ، على أساس غير متين، كما كانت هياكل وبنى ومؤسسات، في طور التشكل، أو في مرحلة العمل تعرضت جميعها ، بدرجات متفاوتة لهزة عنيفة ، من جراء تلك الحرب العربية الكبرى كذلك، لم تسلم أوضاع الاستقطاب، الايديولوجي والسياسي، في العالم العربي، من آثار الزلزال العنيف.

فبعد ثمانية سنوات من الحرب البعثية والمعارك الطاحنة مع إيران، وجد الرئيس "صدام حسين" أن هذا النزاع لم يجلب له أي مكاسب استراتيجية أو سياسية ، لذلك ما إن كادت إيران تعلن عن قبولها لوقف إطلاق النار، حتى أسرع العراق لوضع خاتمة لذلك الفصل المأسوي في تاريخ المنطقة ، وقد كان وقف إطلاق النار والعوامل الاقتصادية الخانقة التى أصبحت عليها العراق بعد الحرب عامل دفع بالأزمة من مرحلة الغزو المباشر إلى رحلة الصدام ، وضم الكويت وهكذا تم فتح صفحة غير مشرقة في تاريخ العلاقات العربية. إلا أن هناك اتجاهين قد سارت فيهما أطماع صدام، الأول في خط مفاده أن أطماعه تمتد إلى الخليج العربي بكامله ، وأن الكويت لم تكن سوي الخطوة الأولى. أما الاتجاه الثاني، فينظر إلى النزاع العراقي - الكويتي كخلاف بين دولتين، وأن صداماً كان يتولى التوقف عند حدود الكويت، بل ذهب بعضهم إلى انسحابه لقاء بعض المكاسب (100).

وقد قام بعض الباحثين الغربيين بتحليل هذين الاتجاهين مستعرضين تاريخ العلاقات بين بغداد وحكام الخليج، بهدف التوصل إلى جواب موضوعي لحسم الخلاف القائم بينهم، والذي يعود إلى فهم المصالح الحقيقية للمنطقة والأهداف الواجب متابعتها دفاعاً عن هذه المصالح المرتبطة بالقوة غير العربية في المنطقة

خاصة إيران. واعتباراً من 1958م حكم العراق نظام وطني كان همه الأول تجنب السيطرة الإيرانية والأمريكية محل النفوذ البريطاني المنحسر (101).

وسبب آخر للتوتر بين العراق وجيرانه ، ينجم عن حاجة العراق الاستراتيجية إلى منفذ على الخليج العربي، الأمر الذي أدي إلى توتر دائم بين الكويت وإيران، لأن العراق كان بحاجة إلى اعتراف إيران بسيادته على شط العرب ، أو قبول الكويت التنازل عن جزيرتي"وربة" و"بوبيان"، الأمر الذي يبين الترابط الوثيق بين نزاع العراق مع إيران ونزاعه مع الكويت. لذلك كان من الطبيعي أن يؤدي النزاع الكويتي إلى تسمم العلاقات بين بغداد ودول الخليج الأخرى (102).

وقد كان للعراق دوافعه لغزو الكويت، وقد ظهرت هذه الدوافع في وثيقة نشرت في لندن خلال شهر سبتمبر 1990م، عرضت فيها أسبابه على أنها ضحية مؤامرة دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل لمنعها من الوقوف على قدميه بعد حربه مع إيران، وقدم مبرراته في حقه التاريخي تجاه سياسة الكويت النفطية، وقد أثارت مطالبه هذا العالم؛ خاصة أن النزاع كان محصوراً منذ عام 1963م في مسألة الحدود، وقضية الجزر ولم يكن وجود الإمارة موضع أي جدال (103).

ولا يخفي أيضاً الدور الذي لعبه تصريح السفيرة الأمريكية أبريل "جلاسبى" لدي العراق ، حين ذكرت أنها لم تعقد أي اتفاقات دفاع مشترك مع الدول الخليجية، حيث قالت السفيرة للرئيس صدام بنص العبارة:" إننا لا نملك آراء محددة، فيما يتعلق بالصراعات العربية – العربية ، مثل نزاعكم الحدودي مع الكويت، لقد كنت فيها نهاية الستينات (كانت جلاسبي تشغل منصب سكرتيرة في السفارة الأمريكية في الكويت) .وكانت التعليمات لديها تقضي بعدم إبداء الرأي في هذه القضية، التي لا تهمنا، كأمريكيين، لقد أعطي

"جيمس بيكر" وزير الخارجية، أمراً إلى الناطق الرسمي عندنا، لإعادة تأكيد هذه التعليمات، نحن نأمل لأن تسووا القضية بالوسائل الصالحة، من طريق القليبي، أو حسنى مبارك رئيس مصر، وكل ما نرجوه هو الوصول إلى حلول سريعة. ضوء أخضر ثالث يؤكد أن الخلافات الحدودية، بين العراق والكويت ، لا تشغل بال الولايات المتحدة، وفي المناسبة، هل أستطيع لفت انتباهكم إلى المخاوف التى تراودنا، فيما يتعلق بهذا الموضوع ؟ نحن نلاحظ أنكم حركتم قوات ضخمة في الجنوب، ومن الطبيعي ألا يعنينا الأمر بحد ذاته. ولكن عندما يحدث في الإطار الذي رسمتموه بأنفسكم، في عيدكم الوطني، كذلك الأمر، عندما نأخذ في الحسبان وجهة النظر العراقية إلى ما تقوم به الكويت، والإمارات من طبيعة عسكرية، لا بد أن نشعر أننا معنيون بالوضع وبالنتيجة ، لقد تلقيت تعليمات بأن أطلب منكم بكل صداقة وود إعلان نياتكم " (104) ؛ وهذا الحوار بين الرئيس صدام حسين والسفيرة قد مثل دعوة صريحة منها للغزو من دون تدخلها فيه، مما أظهر العكس بعد الغزو الذي مثل حجة للدفاع الأمريكي عن مصالحه في المنطقة (105).

على الرغم من جميع هذه الحجج التاريخية، والخلاف القديم بين البلدين لا بد من وجود أسباب مباشرة للغزو، وهى الخسائر الفادحة للعراق بعد حربه مع إيران وانخفاض سعر برميل النفط عام 1990م ، مما حال دون تسديد ديونه المترتبة عليه للدول الأجنبية ، رغم شطب معظم الديون المترتبة على الدول العربية عدا الكويت التى طالبت بدينها (106).

أضف إلى ذلك وصول المفاوضات مع إيران حول شط العرب إلى طريق مسدود، والتحول إلى جزيرتي "وربة" و"بوبيان" الكويتيان ، وقد أصبحت من الأهداف

الاستراتيجية لصدام حسين ، ورغم الدور الإيجابي للكويت في مساندتها للعراق عند اختراق السلاح الإسرائيلي المفاعل النووي العراقي، وإعمار العراق بعد الحرب، كما ترأست الوفد الذي كلف من قبل مجلس العربية للنظر في اعتداء إسرائيل عليه. وعلى إثر نشوب الحرب العراقية – الإيرانية لم تتوان الكويت عن مساعيها لوقف الحرب ، ولم تكف الكويت عن التنبه بأن غياب التضامن العربي وتصدع الصف العربي والانقسامات بين الدول العربية يشكل أحد عوامل المأساة (107).

على الرغم من كل هذه الموقف الداعمة للعراق في الأزمات، لم يمض عامان على توقف الحرب العراقية – الإيرانية حتى أخذ يصاعد خلافاته ضد الكويت، تحت دعاوي ضرورة إسقاط الكويت لما هو مسجل على العراق من ديون الحرب، التى بلغت 14 مليار دولار، مع أن الكويت لم تثر هذا الموضوع، وعلى الرغم من إبلاغ أمير الكويت بإسقاط الدين. وفي ذلك يمكن القول أن العدوان كان مفاجأة العالم، إلا أن النظام العراقي، كان يدبر له قبل فترة ليست بالقليلة من وقوعه (108).

وكان المأزق أن الكويت هي الأخرى تحتاج إلى زيادة دخلها وتبرر احتياجها للمال لتعويض خسائرها أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، ولإحساسها بأن أمنها مكشوف عملت الكويت على زيادة مشتريات السلاح ، وأيضاً سبب آخر وهو إسقاط اقتصادها في فضيحة سوق المناخ . كل ما ذكر يبرر الحرب بأنها حرب حدودية بحتة بذلت فيها مساع كثيرة لحلها سلمياً لكنها فشلت (109) .

وعلى الرغم من المذكرات المتبادلة بين رئيس الحكومة العراقية – نوري السعيد في عام 1932م وحاكم الكويت، عن طريق المعتمد البريطاني في

الكويت، كان اعترافاً واضحاً وثابتاً من جانب العراق بأحقيته، فالتعبير الصادر عن الرئيس ملزم به فهو وفقاً للقانون الدولي يعبر عن إرادة الدولة، وهذا الاعتراف بالكيان المتميز من جانب العراق، يؤكد أن معظم الخلافات التى ثارت بين البلدين في مرحلة ما قبل استقلال الكويت، كانت بشأن الحدود، ولم تكن بشأن وجود الكويت في حد ذاته .وتنص المادة "11" من معاهدة فيينا لخلافات الدول على أن لا تؤثر خلافات الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة، أو الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة، والمتعلقة بنظم الحدود. وفي ضوء هذا المبدأ يمكن القول بأن الحدود الكويتية – العراقية، قد استقرت منذ عام 1932م على خط الحدود المبين في الاتفاقية المبرمة في 29 يوليو 1913م بين تركيا وبريطانيا ، كما وافق حاكم الكويت، وقد استقر إقليم الكويت في حدوده تلك حتى بعد الاستقلال عام 1961م واعترف العالم أجمع بالكويت كدولة مستقلة داخل حدودها التى استقرت منذ عام 1932م لكل ما ذكر أغلق الباب أمام الادعاءات العراقية، وموافقتها دون قيد أو شرط على قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر في أبريل 1991م، والذي تضمن اعتراف العراق بخط الحدود التى أقرت في اتفاق 1932م و1963م مؤكدا فساد الادعاءات العراقية (110) .

قد يكون البعد الاقتصادي هو أهم العوامل التى أدت إلى الغزو بالرغم من الذرائع العديدة التى أثارها النظام العراقي مبرراً الغزو والاحتلال، إلا أن النتائج الكارثية للحرب العراقية – الإيرانية وتدهور الأحوال المالية والمعيشية في العراق، قد دفعت به لاحتلال الكويت متسلحاً بادعاءاته التاريخية من أجل معضلة النظام الاقتصادية وتسخير موارد الكويت النفطية والمالية، لمواجهة الالتزامات الملحة في العراق؛ حيث قدرت الأسلحة في تلك الحرب بـ 100 بليون دولار. أما البنية التحتية

فقد قدر بـ 35 بليون دولار، أما العائدات النفطية 15 بليون دولار، وخلال تلك الفترة اقترض العراق من الدول الأجنبية 35 بليون دولار، أما الدول العربية 35 بليون دولار، ومعظمها لحساب السعودية والكويت. وقد كان معظم هذا الاتفاق على الآلة العسكرية على حساب الالتزامات المالية في العراق (111).

وثمة نقطة أخري جديرة بالإشارة، وهي أن حرب الخليج الثانية كان هدفها تحرير الكويت كموقف دولى متوافق عليه، لكن هيمنة أمريكا على العمليات العسكرية التى تمت تحت إشرافها وسرعة تدخلها بأكثر من 100 ألف جندي جعل هذه الحرب تحيد عن هدفها من تحرير الكويت المحبذ من المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة إلى تحطيم وتخريب العراق كقرار أمريكي (112)، اتخذه صقور البيت الأبيض (المحافظون الجدد) الذين تشبعوا بمقولات الغرور بالقوة لإقامة الإمبراطورية الأمريكية التي لا تقف دونها قواعد القانون الدولي كما حددها صامويل هنتجنتون حول صراع الحضارات ، ووجدوا حرب الخليج الثانية فرصة لتنفيذ تلك المقولات كعقيدة آمنوا بها فأصبحوا بسياستهم تلك أقرب إلى الفاشية أو النازية التى يطلق عليها " مشروع القرن الأمريكي "، أو الأصولية الدينية الأمريكية التي تجسد مفهوم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة (113).

وكانت الولايات المتحدة قد سلكت خلال حرب الخليج الأولي سياسة فرق تسود بين الأطراف المتصارعة معتقدة أن هذا السلوك من شأنه ضمان استمرار تدفق النفط إلى أسواقها؛ بمعنى منع أي قوة إقليمية ناشئة من شأنها أن تسيطر، أو أن تحدث عدم توازن جيو سياسي في المنطقة، فكانت نتيجة السياسة الأمريكية في المنطقة حرب الخليج الثانية، ذلك أن المنطقة حسب الرؤية الأمريكية كانت بحاجة إلى تطورات أكبر مما أحدث في حرب الخليج الأولي ، تطورات من شأنها

المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ولأجل هذا بدأ الدور الأمريكي خلال وقبل حرب الخليج الثانية أكثر دبلوماسية، فقد عملت إلى دفع الآلة العسكرية لضرب العراق، وذلك بتأليب دول المنطقة عليه، من أجل ضربه بموافقة وإجماع دولي وباستصدار لقرارات من مجلس الأمن (114).

وإذا كانت الكويت والسعودية خلال حرب الخليج الأولى، قد دعمت العراق اقتصادياً ووصلت حجم المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب العراقية - الإيرانية إلى ما يقارب 14 مليار دولار، كان العراق يأمل بدفع هذه الديون عن طريق رفع أسعار النفط بواسطة تقليل نسبة إنتاج منظمة أوبك للنفط. واتهم العراق كلا من الكويت، والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة إنتاجهما من النفط بدلاً من خفضه ، وذلك للتعويض عن الخسائر الناتجة من انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفط إلى مستوى يتراوح بين 10 و12 دولار بدلاً من 18 دولار للبرميل. ولكن إحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، تشير إلى أن 10 دولاً من ضمنهم العراق، لم تكن ملتزمة بحصص الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك تعهدت كل من الكويت والإمارات بالالتزام بحصص الإنتاج المقدرة بمليون ونصف برميل في 10 يوليو 1990، وصرحت الكويت في 26 يوليو 1990 بأنها خفضت إنتاجها من النفط إلى مستوى حصص منظمة أوبك. وبدأت الأحداث تأخذ منحنى تصعيدياً من قبل النظام العراقي، حيث بدأ العراق بتوجيه اتهامات للكويت، مفادها أن الكويت قام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل الرميلة النفطي ويطلق عليه في الكويت حقل "الرتقة" وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق (115).

واعتقد صدام حسين أن أي عمل يقوم به ضد الكويت، هو حماية الاقتصاد العراقي من الانهيار، حتى وإن كان عسكرياً، لا يحمل الولايات المتحدة أن تتخذ ضده إجراءات قاسية ، خاصة بعدما أعطته الولايات المتحدة الضوء الأخضر، والمتمثل في قول السفيرة الأمريكية في بغداد أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها علاقة بموضوع النزاع الحدودي والنزاعات الأخرى بين العراق والكويت (116).

ويبقى السبب الرئيسي لتنفيذ قرار الغزو هو الحدود المتنازع عليها بين البلدين حول حقل الرميلة ؛ حيث يقع أكثر من 90 ٪ في التراب العراقي ، الأمر الذي جعل صدام حسين، يتهم الكويت بسرقة النفط منه أثناء حربه مع إيران ، كما أن الكويت ركزت على منطقة الرميلة، الأمر الذي استفز صدام حسين وأدخله في أزمة للإنتاج وانخفاض الأسعار، بحيث يعتمد 90 ٪ من موارده على النفط ، لذا طلب من الكويت 2,4 كتعويض عن النفط المسروق من الحدود العراقية والتخلي عن حقل الرميلة وتدفع للعراق مالية مساعدة قدرها 12 مليار دولار كتعويض عن انخفاض الأسعار (117).

ويمكن أن نجمل أسباب الغزو بالنقاط الآتية (118) :

- أطماعٌ عراقيةٌ بالكويت قديمةٌ وقد تجسّدت بعدة محاولاتٍ للدخول إلى الكويت، إلا أنّ بريطانيا كانت تمنع ذلك، ومما ساعد على بناء الشخصية الاعتبارية للكويت بعدم تدخل النظام العثماني بها فلم تعزل أو تعيّن حاكماً، كما أنه لم يوجد أي جندي تركي على أرض الكويت.
- اكتشاف احتياطي نفطي ضخم في الأرض الكويتيّة، مما أدى إلى زيادة أطماع دول الجوار بها خاصةً العراق.
- الحرب العراقية الإيرانية فعلى الرغم من الدعم المادي الكبير الذي قدمته الكويت، وغيرها من دول الخليج العربي للعراق كدين أو مساعدات، إلا

أنّ العراق كان يعتبر ذلك غير كاف، لأنه بحربه يدافع عن كامل دول الخليج من وصول الثورة الإيرانيّة إليها، فقد وصل حجم الدعم الكويتي للعراق حوالي 14 مليار دولار.

- انخفاض أسعار النفط وكان العراق يتهم الكويت، بأنها جزءٌ من مؤامرة لتخفيض أسعار النفط، ممّا ألحق بالعراق خسائر كبيرة نتيجة الفروق في السعر.
- عدم قدرة العراق على سداد الديون التي تراكمت عليه للكويت وغيرها من دول الخليج.
- اتهام العراق للكويت باستغلالها لحوض نفطي مشترك بينهما أثناء انشغال العراق بحربه مع إيران واستخراج كميات كبيرةٍ من النفط وبيعها لحسابها.
- رغبة العراق بالحصول على مساحاتٍ مائيةٍ أكبر على الخليج، خاصةً بعد أن دمّرت الحرب الموانئ العراقية وتخوف العراق من إمكانية تجدد هذه الحرب.
- تعرّض العراق الى التضليل من الدول الكبرى بتشجيعه على حل مشكلته مع الكويت على طريقته الخاصة إذ إن الكويت لعبت دوراً في تخفيض أسعار النفط خلال حرب العراق مع إيران.

وفي صبيحة 2 أغسطس 1990م، فوجئ العالم بغزو عراقي همجي، حيث تقدمت قواته نحو مدينة الكويت، مشكلة من ثلاث فرق رئيسية قوامها 100 ألف جندي، للسيطرة عليها وشل الحياة، والثانية نحو منابع البترول لاحتلالها، والثالثة - انتشرت على الحدود الكويتية السعودية، وتمكنت القوات العراقية من إحكام سيطرتها على الكويت، ولم تجد أثر للأسرة الحاكمة التي استنجدت بالسفارة الأمريكية (119).

ولقد طرح العدوان العراقي على الكويت في 2 أغسطس، واحتلاله كامل ترابها، وإلغاء كيانها، كدولة مستقلة ذات سيادة، بإعلان ضمها إلى العراق تحدياً غير مسبوق، أمام المجتمع الدولي والعالم العربي. وشكلت مفاجأة الغزو انفجاراً داخل النظام العربي، لكونها أول حالة من نوعها، وأكبر من قدرته وقدرة مؤسساته وآلياته القائمة على مواجهتها، فبدلاً من أن تتبلور إرادة سياسية عربية واحدة، تعددت الإرادات، واختلفت التوجهات، وانقسمت الدول العربية على نفسها، وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية، قد أعنت أنها لا تقبل الغزو، من حيث المبدأ، إلا أن بعضها أيدت العراق. وتكشف الخبرة، أن ظاهرة الانقسام، ليست بجديدة على النظام العربي؛ فقائمة الصراعات العربية طويلة، وتتوقف حدة هذا الصراع أو ذلك، ومدي تأثيره في أداء النظام، على أطراف هذا الصراع، وعلى ثقلهم السياسي والاقتصادي والدولي بصفة عامة (120).

غير أن الصراع هذه المرة يختلف عما سبقة، لأسباب عدة أبرزها :

1 - إنها المرة الأولى، التى يكون موضوع الصراع فيها، هو ضم إحدى الدول العربية دولة عربية أخري بالقوة المسلحة.

2 - إن الانقسام في شأن الصراع وموضوعه، امتد، لمعايير كثيرة ومعقدة، ليشمل ليس أعضاء النظام العربي فقط، بل قاعدته الجماهيرية؛ إذ يكفى استطلاع الرأي بين الجماهير العربية، حول الأزمة، لتتضح اتجاهات شتى وآراء شتى وآراء متناقضة.

3 - في ضوء عجز النظام العربي عن إدارة الأزمة، تحولت إلى أزمة كبري، إقليمية دولية، شكلت أول تحد للنظام العالمي الجديد وهو في طور التشكيل.

4 - إن الصراع انفجر في منطقة استراتيجية، حيث مصادر النفط والممرات المائية الاستراتيجية، وهى تمثل أهمية حيوية، بالنسبة إلى الغرب.

5 - إن الأزمة كشفت ضعف التجمعات الإقليمية، التى عُدت مدخلاً لتدعيم النظام العربي؛ كما أظهرت افتقاد الجامعة العربية نفسها، نظاما أو آلية، لفض المنازعات بالطرق السلمية ، أو بالتحكم الإجباري.

6 - في إطار ما أصاب النظام العربي من عجز، حقق بعض دول الجوار الجغرافي، بعض المكاسب السياسية والاستراتيجية على حساب النظام العربي.

ومن ناحية أخري، فإن الاجتياح العراقي قد هز شبكة المصالح الدولية هزاً عنيفا، ولا سيما مصالح الدول العظمي في النظام الدولي المعاصر. وهذه الهزة قد ترضي بعض الذين يرفعون شعارات محاربة الإمبريالية ونحو ذلك ، ولكنها في النهاية تجد رد الفعل العنيف، نتيجة لاهتزاز مصالح تلك الدول. فاحتلال الكويت، يعنى أن قراراً واحداً، سيكون مسيطراً على أكثر من العشرين في المائة من إنتاج النفط العالمي؛ ومعنى ذلك، أن هذا القرار، سيكون قادراً بشكل أو بآخر على التحكم بأسعار النفط، وما يترتب على ذلك من تحكم في كافة الأنشطة الاقتصادية العالمية؛ إذ إن النظام الاقتصادي كله مترابط ويؤدي تغير أحد محتوياته إلى غير بقية المحتويات، ومن ثم يصيب النظام بعدم الاستقرار والثبات، وهو ما يؤدي، بدوره إلى اضطرابات سياسية، تجعل من النظام السياسي، الداخلي والخارجي، غير قادر على أداء عمله الأداء الأكمل، مما يؤثر في استقرار كافة أنحاء العالم (121).

ومن هنا هبت الولايات المتحدة تشجب هذا الحدث ، بالرغم من أنها أوقعت صدام حسين في هذا الفخ، ففي مساء الأول من أغسطس 1990 ، وفور إعلان نبأ

الغـزو العراقـي للكويـت ، أرسـل الأدمـيرال " بيـل أوينـز Bill Owenz ، قائـد الأسطول السـادس الأمريكـي في البحـر الأبيض المتوسـط، إشـارة إلـي وزيـر الـدفاع الأمريكـي ريتشـارد تشـيني Richard chiny ، ومفادهـا : العراقيـون اخترقـوا ، وفور وصول الإشارة، دعا الجنرال "كـولين بـاول Collin Poweil ، رئيس هيئة الأركان المشتركة، كلا من نائبه الجنـرال "ديفيـد جيرميـا Davaid Jermiah، ومساعده الجنرال "توم كيلـي"Tom Kelly ، إلى الاجتمـاع معـه ، لتقـدير الموقف .وفي الوقت نفسـه ، أبلـغ "برينـت سـكوكروفت Brent Scowcroft ، مستشـار الأمن القومي، ليبلغ بدوره الرئيس جورج بوش نبأ الغزو العراقي (122) .

في السـاعة الحاديـة عشـر مسـاء الأول مـن أغسـطس 1990م، صـدر عـن مكتـب الرئيس جورج بوش، مجموعة من القرارات، أبرزها (123):

أ - إن الرئيس بوش يدين بشـدة الغـزو العراقـي للكويـت، ويطالـب بسـحب القـوات العراقية، وبدون قيد أو شرط، ولا يقبل بديلاً عن ذلك بشيء.

ب - تقرر إرسال قوة من الطيران الحربي إلى السعودية فوراً، وتضم 25 طـائرة مـن طرازF15 .

ج - تقرر تجميد كل الأموال العراقية، والكويتية في كافة البنوك.

د - تقـرر إنشـاء لجنـة طـوارئ دائمـة لمتابعـة الأزمـة تضـم عـدد كـبير مـن أركـان الجيش الأمريكي

هـــ - إنشــاء لجنــة طــوارئ تعمــل تحــت رئاســة مستشــار الأمــن القــومي برنــت سكوكرفت.

وفي ختام الاجتماع طلب الرئيس بوش استدعاء الجنـرال "نورمـان شـوارتزكوف" Norman Schwarzkopf قائـد قـوات التـدخل السـريع إلى واشـنطن لينضـم إلى

الاجتماع في صباح اليوم التالي، في مكتب الرئيس بوش، مع جلب خطط العملية المعدة للتدخل السريع "1002. 90" في منطقة الخليج (124).

وفي الساعة الثامنة من صباح 2 أغسطس 1990 ، اجتمع الرئيس بوش الابن مع مجلس الأمن القومي الأمريكي، في غرفة العمليات الخاصة المحصنة ضد التصنت، وكان هناك في انتظاره (ديك تشيني) وزير الدفاع، و"جيمس واتكنز" James Watkins وزير الطاقة، و"روبرت كميت" Robert McNaught مساعد وزير الخارجية، و"كولن باول"، رئيس أركان الجيش، و"نورمان شوارتزكوف"Norman Schwarzkopf ، قائد قوات التدخل السريع، و"ريتشارد دارمان" Richard Darman وزير الخزانة، و"وليم وبستر" William Webster، مدير وكالة المخابرات المركزية،والجنرال "برنت سكوكروفت"Brent Scowcroft مستشاره للأمن القومي.

كانت الأفكار التي تدور في ذهن بوش، والتي طرحها على الحاضرين تتلخص بما يلي(125) :

1 - أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب الدور الرئيسي في الأزمة.
2 - أن لا تفاوض ولا أنصاف الحلول مع النظام العراقي.
3 - أن تسعى الولايات المتحدة لتعبئة الرأي العام الدولي ضد العراق.

وبعد أن فرغ الرئيس جورج بوش من حديثه مع الحاضرين، تحدث وزير الطاقة عن آثار عملية الغزو على سوق النفط، والمخاطر الناجمة عنه، ثم تلاه وزير الخزانة، الذي اقترح فرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق (126).

ثم جاء دور العسكريين، وهو بيت القصيد في ذلك الاجتماع، حيث أقترح "كولن باول" Colin Powell توجيه ضربة جوية فعالة وحاسمة للعراق، وتطبيق

خطة التدخل السريع والمسماة [1002ـ 90] وضرورة حشد الولايات المتحدة، وحلفائها قوة كبيرة قادرة على دحر القوات العراقية، وتدمير آلته الحربية، والبنى التحتية للاقتصاد العراقي (127) .

كما جرى النقاش حول ضرورة الحصول على موافقة السعودية على الحشد العسكري الأمريكي على أراضيها، وانتهى النقاش بالمقررات التالية :(128)

أ - الاتصال بالملك " فهد بن عبد العزيز"، والحصول على موافقته على حشد القوات في السعودية.

ب - العمل على إغلاق أنابيب النفط العراقي المارة عبر السعودية، وعبر تركيا.

ج - الطلب من السعودية، ودول الخليج تقديم الأموال اللازمة لهذا الحشد، وتكاليف الحرب.

ثم تحدث وزير الدفاع "ديك تشيني" عن الخطة المعدة للتدخل السريع، موضحاً مراحل تنفيذ هذه الخطة، والتي تتلخص بما يلي :

1 - المرحلة الأولى: وتقضي بالعمل بأسرع وقت على ردع القوات العراقية من محاولة غزو السعودية، وذلك بإرسال فرقة مدرعة، وعدد من حاملات الطائرات المزودة بصواريخ كروز، وتوماهوك، مع عشرة أسراب من الطائرات الحربية، وبالإمكان تأمين ذلك خلال شهر.

2 - المرحلة الثانية: وتقضي بإكمال التحشيد في السعودية، لكي يكون للولايات المتحدة وحلفائها قوة ضاربة، لا تقل عن 250 ألف عسكري مجهزين بأحدث الأسلحة والمعدات، قبل المباشرة في تحرير الكويت.

3 - **المرحلة الثالثة:** توجيه ضربات جوية لكافة المرافق الحيوية للعراق، بدءاً من المطارات العسكرية، والاتصالات، والرادارات، ومراكز تجمع القوات العراقية، وآلياته العسكرية، وانتهاءً بكل المرافق الحيوية، ومنشآته الاقتصادية، وطرق مواصلاته، وجسوره.

4. **المرحلة الرابعة:** الهجوم العسكري البري لتمزيق القوات العسكرية العراقية، وإخراجها من الكويت، عن طريق القيام بالتفاف خلف القوات العراقية، من الأراضي السعودية، والدخول نحو الأراضي العراقية، لقطع الاتصال مع القوات العراقية في الكويت.

وبدأت القوات الأمريكية بالتدفق إلى السعودية في 7 أغسطس من عام 1990، وفي نفس اليوم الذي أعلن العراق فيه ضمه للكويت واعتبارها "المحافظة الـ 19 وصل حجم الحشد العسكري في السعودية إلى 500,000 جندي.

وفي نفس الوقت صدرت سلسلة من قرارات مجلس الأمن والجامعة العربية، وكانت أهمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678، والذي أصدر في 29 نوفمبر سنة 1990م والذي حدد فيه تاريخ 15 يناير من سنة 1991م موعداً نهائياً للعراق لسحب قواتها من الكويت، وإلا فإن قوات الائتلاف سوف "تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم "660"، الذي يفرض حصاراً اقتصادياً على العراق يمنع تصدير، واستيراد السلع، والمنتجات كافة، وقد وافق عليه 13 عضو وامتنعت "كوبا" و"اليمن" عن التصويت (129).

وقام الرئيس الأمريكي جورج بوش عرض مرة أخيرة للعراق في محادثات "جيمس بيكر" و"طارق عزيز" في 9 يناير 1991م، إلا أن هذا الأخير فشل، وفي 23 يناير 1991م حوت الكونجرس على تفويض الرئيس بشن الحرب في إطار قرار

هيئة الأمم المتحدة، ووافق مجلس الشيوخ على القرار، وبعد 24 ساعة شنت الطائرات التابعة لقوات التحالف ضربات جوية على أهداف عسكرية على العراق والكويت تعززها قصفات متتالية من صواريخ كروز (130).

وفي 24 فبراير 1991م بدأت قوات التحالف توغلها في الأراضي الكويتية والعراقية، وتم تقسيم الجيش البري إلى ثلاث مجاميع رئيسية، بحيث تتجه المجموعة الأولى لتحرير مدينة الكويت، بينما تقوم الثانية بمحاصرة جناح الجيش العراقي في غرب الكويت، وتقوم المجموعة الثالثة بالتحرك وتدخل جنوب الأراضي العراقية لقطع كافة الامدادات للجيش العراقي (131).

وبدأ القصف ولم يواجه هذا القصف مقاومة من الطيران العراقي ، حيث كان العراق منعدم الدفاعات وقد تم تحرير الكويت بعد ذلك مخلفة خسائر اقتصادية، لأن الهدف من التدخل العسكري الأمريكي جاء بعد تخطيط مسبق لضرب البنية التحتية الاقتصادية العراقية، لشل قدارته العسكرية والمدنية، حتى تتسنى السيطرة على العراق مستقبلاً وبسهولة، وهو ما تم فعلاً ،كما وجهت ضربات قوية لمواقع إنسانية هامة ومراكز التموين، حيث ذهبت الحرب بقوة العراق العسكرية الضخمة، ودمرت قاعدته الاقتصادية والتكنولوجية؛ فكلت أظافيره عن تهديد جيرانه، الأمر الذي أدى في النهاية إلى شل قدرة العراق وعدم تأمين حاجياته وانهياره (132).

وحققت العمليات نصراً هاماً مهد لقوات التحالف للدخول داخل أجزاء من العراق، وتركز الهجوم البري والجوي على الكويت والعراق وأجزاء من المناطق الحدودية مع السعودية، وقامت القوات العراقية بالرد عن طريق إطلاق عدد من صواريخ سكود على إسرائيل والعاصمة السعودية الرياض (133).

وشهدت عاصفة الصحراء استخدام 1814 دبابة من طراز "إم1 إبرامز" للمرة الأولى، واستخدمت الطائرة "إف - 117 نايت هوك" وشنت قوات التحالف الدولي أكثر من 100 ألف طلعة جوية (134).

وفي 26 فبراير 1991م بدأ الجيش العراقي بالانسحاب بعد أن قاموا باعتقال المدنيين من منازلهم ومن الشوارع والأماكن العامة، وتم ترحيلهم إلى العراق ولا يزال هناك أكثر من 605 أسير من الكويتيين والغير كويتيين لم يطلق سراحهم ولم يتم الإرشاد إليهم من قبل النظام العراقي وما زال مصيرهم مجهولاً ، كذلك قام الجيش العراقي بإشعال النار في أكثر من 737 بئر نفط وشكل خطاً طويلاً من الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود على طول المعبر الحدودي الرئيسي بين العراق والكويت وقصفت قوات التحالف القطاعات العسكرية المنسحبة من الكويت إلى العراق وسمى هذا الطريق فيما بعد بطريق الموت (135). وفي 27 فبراير 1991م أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش عن تحرير الكويت قائلاً: " الكويت أصبحت محررة وأن الجيش العراقي قد هزم " (136).

وبالتوازي مع الحملات العسكرية قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1991م بانتهاج سياسة قصدية تستهدف إضعاف العراق اقتصادياً ،ففرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً شاملاً على العراق بموجب قرار مجلس الأمن 661 في أغسطس 1990م، حيث يمنع العراق من استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، وأي أنشطة يكون من شأنها تعزيز التصوير والشحن لأي سلعة أو منتجات وأية معاملات تجارية باستثناء الإمدادات الطبية والمواد الغذائية المقدمة لظروف إنسانية كما أوصى العراق بتشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن مهمتها الحرص على تطبيق نظام العقوبات ضد العراق والسهر على تنفيذ القرار

661 لسنة 1990م (137) ،كما عملت هذه اللجنة على منع دخول العديد من المواد الطبية والاستهلاكية وأصدر مجلس الأمن بتفويض من الولايات المتحدة قرار 670 في 25 سبتمبر 1990م، والذي ينص، "بأن يطبق الحظر على جميع وسائل النقل الجوية والبحرية، وبهذا يكون العراق قد وقع في حصار اقتصادي يمس جميع الجوانب (138).

هذا الحظر الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق هدف لا يتحقق بسهولة وبدون إبعاد العراق عن التأثير في مجريات الأحداث النفطية في الخليج وفي العالم لأن الولايات المتحدة بحضورها العسكري الواسع في الجزيرة العربية تكون ضمنت لمدة طويلة خروج هذا النفط ليس فقط من دائرة الهيمنة العربية بل دائرة القرار العربي أساسا (139).

بقيت العلاقات الأمريكية العراقية متوترة بعد حرب الخليج الثانية نتيجة للدور الفعال الذي لعبته الولايات المتحدة لاستصدار القرارات والعقوبات الدولية التى فرضها مجلس الأمن، والتي شكلت حصاراً اقتصادياً شاملاً على العراق، والذي على إثره عاش العراقيون أوضاع مزرية، حيث عانوا من نقص الموارد السياسية الغذائية والمستلزمات الصحية ، وإلى جانب هذه الضغوط التى مارسها "صدام حسين" علي أبناء الشعب ، مما أوقع الشعب العراقي بين مطرقة نظام صدام وسندان عقوبات الأمم المتحدة (140).

إن العداء الأمريكي واستهدافه للعراق هو تخطيط استراتيجي من دولة أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أقوي وأعظم دولة أصبحت، حيث يمكن الإشارة إلى أن غياب الاتحاد السوفيتي والفراغ الاستراتيجي الذي خلفه متجسداً في فكرة وجود عدو تبنى عليه الولايات المتحدة سياستها الخارجية، قد عوض منه العراق

بعدوانه على الكويت، فبروز العراق كقوة إقليمية تتربص بآبار النفط وتهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، جعل من فكرة صناعة العدو تقفز إلى ذهنية صانع القرار الأمريكي (141). ومع غياب أية قوة مقابلة جديدة للولايات المتحدة ، ومع تلاشي القوي الأخرى في مواجهة عزيمة الولايات المتحدة، برز الدور الذي أرادت الولايات المتحدة لعبه من خلال حرب الخليج الثانية، وهو تعزيز زعامتها الدبلوماسية والعسكرية لترسيخ الانطباع بأنها الدولة الوحيدة التى تصنع وتقترح جدول الأعمال وتوزيع الأدوار على الدول الأخرى في ظل النظام العالمي الجديد الذي جاءت ولادته الرسمية في خطاب الرئيس جورج بوش الأب في 1990/9/11. وقد أعطى للخطاب عنوانا عريضا (نظرة إلى النظام الدولي الجديد) وقد كلف بعدها كل من ديك تشيني وبول ولفويتز مهمة التنظير لما جاء في هذا الخطاب لكن خسارته في الانتخابات الرئاسية جعلت مشروعه الأساسي يتأخر ولكنه عاد واضحاً مع وصول ابنه البار إلى السلطة الذي نشر وأشار إلى هذا الخطاب في خطابه الذي ألقاه في 11 سبتمبر 2002م بمناسبة الاحتفال بـ 11 سبتمبر ويجب التذكير أن هذا الخطاب كان قد أعد في الثاني من أغسطس "اليوم الأول للغزو الصدامي للكويت" في اجتماع مصغر في Aspn Institute وحضرته مارجريت تاتشر (142).

بوش الأب اعتبر أنه الآن أمام حدث في مواجهة لحظات وحيدة ورائعة "فأزمة الخليج التي تبدو خطيرة ، إلا إنها فرصة نادرة للتقدم نحو مرحلة تاريخية لهدفنا وهو إقامة نظام دولي جديد .. والدخول في مرحلة أكثر تحرراً من التهديدات والإرهاب وأقوى في البحث عن العدالة ألاحظتم التعابير المستعملة. " يتابع بوش الأب حديثه قائلاً : في هذا العالم لن يكون لنا أي عدو يهددنا فقط خصوم في

العالم الثالث الذين عليهم أن يتمسكوا بجهودهم من أجل التسلح ، ولذا فعلى الكونجرس أن يطور برنامجاً متعدداً للدفاع يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط تحسين العلاقات، بل مسؤولياتنا في مواجهة الأخطار، فالعالم ما زال خطرا وهذا الأمر واضح فالاستقرار ليس أكيداً والمصالح الأمريكية ليست مضمونة وعدم الاستقرار الإقليمي سيكون شاملاً (143).

وعليه يمكن القول أن العراق طوال فترة ما بعد حرب الخليج الثانية ، وهو يعانى من حصار اقتصادي وتأزم سياسي ، وانتهاك لخصوصياته كدولة مستقلة ، وأن العلاقات الأمريكية العراقية ظلت تتدهور يوم بعد يوم طالما أن أمريكا لم تحقق الهدف الأسمى ، وهو الإطاحة بصدام حسين وتغيير النظام السياسي لخلق نظام موال لمصالحها وطموحاتها في المنطقة (144).

وهذا الأمر كان في صالح إسرائيل ؛ حيث منح الغزو العراقي للكويت ذريعة جديدة لعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، ورفض نشوء دولة فلسطينية عليها ، خوفاً من أن يحولها الفلسطينيون ، الذين أيدوا صدام حسين ،إلى رأس جسر لهجوم عراقي على إسرائيل في المستقبل. لقد تغيرت كل المعادلات السياسية في المنطقة، بعد الحرب في مصلحة إسرائيل، في المستقبل المنظور؛ وتتمثل أبرزها في (145):

1 -انزواء الصراع العربي - الإسرائيلي، وتراجع الجهود الدولية في تسوية المشكلة الفلسطينية ، وتقليص الولايات المتحدة ضغوطها على إسرائيل ،وإباحتها ترسانتها ، لتتزود منها ما يلزمها من سلاح ، لمواجهة أي عدوان عراقي.

2 - تنحى القضية الفلسطينية ، وقضية الهجرة اليهودية معاً ، عن الاهتمامات الدولية ، وإجهاض ثورة الحجارة الفلسطينية.

3 - تخليص إسرائيل من عدوين لها ، العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وانتهز الإعلام الإسرائيلي ذلك الواقع للقضاء على أي أثر من آثار تعاطف الرأي العام العالمي مع الانتفاضة الفلسطينية.

4 - انفتاح أبواب التقارب بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي ،فانفتاح أبواب الهجرة اليهودية منه إليها ، ثم إنشاء علاقات كاملة بعد الحرب بين البلدين ، وبين دول شرقي أوربا وإسرائيل.

ولم تكتف إسرائيل بمكاسبها الوافرة تلك ، فطمعت بمغانم اقتصادية أو عسكرية ، تركزت في (146):

أ - السعي إلى حيازة السلاح والمعدات من الولايات المتحدة ، تحت دعوى التوازن العسكري مع الدول العربية ، ولاسيما مصر والمملكة العربية السعودية . ومن ثم إبرامها صفقة كبيرة ، اشتملت على أحدث الأسلحة الأمريكية ، بخاصة في مجال الطيران ، والصواريخ الباليستية المضادة لصواريخ أرض/ أرض.

ب - الاستئثار بميزات اقتصادية ، استأثرتها بعض الدول المتضررة بالفعل ، من الغزو العراقي للكويت، ومطالبتها واشنطن بإسقاط ديونها العسكرية (4.5 مليارات دولار).

ج - المطالبة بمبلغ 10 مليارات دولار، كضمان لقروض أمريكية، على مدي السنوات الخمس التالية للحرب، للمساعدة على استيعاب المهاجرين السوفييت الجدد.

كما أسفرت حرب تحرير الكويت بداية الأطماع التركية في منطقة الموصل، وكركوك، وشمالى العراق مستعيرة الأدلة ومستعيدة الوثائق من العهد العثماني، وذلك ضمن إطار ما يطلق عليه " العثمانية الجديدة" ، فقد وجدت تركيا نفسها ،

بعد حرب تحرير الكويت، راغبة في الاضطلاع بدور حيوي في محيطها ، الذي كان في وقت مضي جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وفي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي، وقد ولد هذا الوضع توجهات تركية، مبنية على التواصل الجغرافي، بين تركيا والعالم العربي، وفي إطار هذه التطلعات الجيدة اندرجت قضية الموصل وكركوك، وبنت تركيا مطالبتها بضمهما على دعامتين هما : وجود أقلية تركمانية في المنطقة، وثراء المنطقة بالنفط (147).

كما وضح الفكر التركي تجاه العراق، بعد الحرب ، من خلال الخريطة ، التي رسمها "أوزال" Ozil لعراق ما بعد الحرب، والتي تدعو إلى تقسيمه ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركمانية. كان أوزال يهدف من وراء ذلك، إلى تسهيل ضمن شمالي العراق ، الكردي والتركماني، إلى تركيا، سعياً إلى جعل تركيا دولة عظمي في المنطقة، غنية بالنفط والطاقة البشرية والنهضة. ومن أجل تحقيق الأطماع التركية في شمالي العراق، استغلت تركيا موضوع نشاط حزب العمال الكردستاني، لتخترق الحدود العراقية الشمالية. ففي 5 أغسطس 1991م ، أي بعد انتهاء حرب تحرير الكويت بنحو خمسة أشهر، شنت القوات التريكة غارات جوية شاملة على قواعد الأكراد، في شمالي العراق، استمرت عدة أيام، واستهدفت بحسب البيان التركي، ضرب قواعد تابعة لحزب العمال الكردستاني. كذلك اخترقت القوات البرية التركية الأراضي العراقية وتوغلت فيها مسافة 5 كم ، مستغلة انشغال العالم الغربي بجولات جيمس بيكرJames Baker ، وزير الخارجية الأمريكي، في منطقة الشرق الأوسط للبحث في مؤتمر السلام. وتجددت الهجمات التركية، في 13 أكتوبر 1991م ، على مناطق العراق الحدودية، فبادر العراق إلى الاحتجاج لدي تركيا على عملياتها العسكرية المستمرة، عبر الحدود،

وحذرها عواقبها الوخيمة، وطالبها بتوقف هذه الانتهاكات، حفاظا على علاقات حسن الجوار. غير أن تركيا، واصلت غزواتها، شمالي العراق، في نوفمبر 1992، متذرعة بالذريعة نفسها، تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني. وأصبحت اعتداءاتها تتكرر على مدار الأعوام التالية (148).

كما أدت تداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991م، والفترة التالية لها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج تحديداً، في اتجاهين:

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأميركية في قواعد، ومحطات، وموانئ، ومطارات، ومعسكرات، ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة، أو حتى بعض الدول التى لا يبدو أنه تربطها علاقات سياسية قوية بها، وتتضمن تلك التسهيلات حق استخدام المجال الجوي وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي والانتشار المتقدم وخدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة، إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة (149).

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها. وتأتى أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة، تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، سواء من خلال تمركز عناصر من تلك القوات فعليا فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، وتتم إدارتها بموجب اتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة لها. ويمكن ذلك القوات الأمريكية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في

اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد كبرى، أو إتمام ذلك الحشد بشكل سريع (150).

هذه أهم وقائع الغزو العراقي للكويت الذي جر الويلات على الشعب العراقي نفسه قبل الشعب الكويتي الذي عاش كابوساً عابراً ومحنة مؤقتة بعد أن تم تحرير الكويت وعادت الحياة إلى طبيعتها ، بينما دولة العراق تكاد تتلاشي والشعب العراقي يسومه كل يوم سوط عذاب القوات الأمريكية والغربية المتحالفة عليه، ومن الإرهاب الأعمى الذي يحصد كل يوم أرواحاً بريئة بالجملة (151).

فهرس الفصل الثاني

(1) أحمد حسين الشيمي: نظرية الحروب الاستباقية بين بوش وأوباما!! ، أنظر الرابط:

http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7243

(2) نفس المرجع.

(3) وهذا المبدأ يجيز إقامة قوات أمريكية تسمي قوات التدخل السريع لحماية منطقة الخليج ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية فيها ، والتى عدتها الولايات المتحدة العمود الفقري لتلك السياسة الأمريكية الجديدة ، والتي وصل قوامها في ذلك الوقت 100 ألف جندي.

أنظر : طاهر شاش : الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر ، ج1 ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 2001م، ص 299.

(4) عبد الكريم باسماعيل: السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة :جدلية النفط والقوة ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 6 جانفى 2012، ص 290.

(5) ف.ف.ماشين أ.إ.ياكوفليف: الخليج العربي وَخطَط الدّول الغربيَّة، ترجّمة د. حَسان مخائيل اسحق ود. رضوان القضمَاني -1988، ص1

(6) نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م) ، رسالة ماجستير غير ماجستير بكلية الآداب –الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2012، ص34.

(7) نفس المرجع ، ص35.

(8) محمد عماد رديف : أثر مبدأ أيزنهاور على العلاقات السرية الأردنية 1957-1976، مجلة أداب الفراهيدي ، العدد (8) أيلول 2011 ، ص251.

(9) نفس المرجع، ص251.

(10) نفس المرجع، ص251.

(11) نفس المرجع، ص252.

(12) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، وثيقة رقم (29) لتاريخ 25 يوليو عام 1969 م ، مج 1 ، ص 91-92.

(13) أسامة الغزالى حرب :الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 38، أبريل ، 1982 ، ص 39.

(14) منى سحيم حمد آل ثانى : السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين 1945-1973م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 1996، ص 255-256.

(15) أسامة حرب غزالي :الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، ص 16-18.

(16) مروان بحيري السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلي كيسنجر ، السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، لبنان ، 1991م، ص 188.
(17) محمد حسن العيدروس : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1998م، ص 293
(18) نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م) ،ص180.
(19) نفس المرجع، ص180.
(20) ابراهيم شحاتة: حظر تصدير النفط العربي: دراسات قانونية سياسية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، 1975، ص 13.
(21) راشد براوي: حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة، 1953، ص 33.
(22) مايكل أ.بالمر : حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833-1992، ترجمة نبيل زكى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ، 1995 ، ص 101.
(23) جورج طعمة: النفط والعلاقات الدولية – مجلة قضايا عربية، نيسان 1980.
(24) ف.ف.ماشين أ.إ.ياكوفليف: الخليج العربي وَخطط الدّول الغربيَّة، ترجّمة د. حَسان مخائيل اسحق ود. رضوان القضمَاني -1988، ص1
(25) حافظ برجاس : الصراع الدولى على النفط العربي ، ص 269.
(26) نفس المرجع، ص 269.
(27) نفس المرجع، ص 269.
(28) نفس المرجع، ص 270.
(29) نفس المرجع، ص 270.
(30) نفس المرجع، ص 271.
(31) نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م) ، ص242.
(32) حافظ برجاس : الصراع الدولى على النفط العربي ، ص 276.
(33) نبيلة محمود ذيب مليحة: نفس المرجع، ص264.
(34) نفس المرجع، ص264.
(35) نفس المرجع، ص265.
(36) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 277.

(37) نفس المرجع، ص 277.

(38) نفس المرجع، ص 278.

(39) جورج عين ملك : السياسة الأمريكية ، مكتب الخدمات الطباعية ، دمشق ، 1986، ص 111، ص 111.

(40) مروان بحيري: النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل (1973-1979) ، ص51-52.

(41) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 278.

(42) نفس المرجع، ص 278.

(43) نفس المرجع، ص 278.

(44) نفس المرجع، ص 279.

(45) نفس المرجع، ص 279.

(46) نفس المرجع، ص 279.

(47) نفس المرجع، ص 279.

(48) محمد عبد العزيز ربيع : سياسة الولايات المتحدة الخارجية الخلفية التاريخية والقانونية لصنع القرار السياسي ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، الجمعية العربية للدراسات الدولية ، ع 1 ، 1900م، ص 33.

(49) محمد الرميحي : منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ع 73 ، يوليو ، 1983،ص 177.

(50) جمال زهران : الصراع العراقي الإيراني والتوازن الإقليمي ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ع 71 ، يناير ، 1983، 77.

(51) مروان بحيري : نفس المرجع، ص 99.

(52) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 291.

(53) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 291.

(54) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 291.

(55) روبرت درايفوس لعبة الشيطان دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي ، ترجمة أشرف رفيق ـ، تقديم ومراجعة الشيخ مصطفي عبد الرازق ، مركز دراسات الإسلام والغرب ، القاهرة ، 2010 ، ص 246.

(56) نفس المرجع، ص 246-249.

(57) أحمد إبراهيم محمود : التناقض الاستراتيجي بين العراق وإيران ، ص 98.

(58) نبيلة محمود ذيب مليحة: نفس المرجع، ص 5.
(59) حافظ برجاس : الصراع الدولي ، ص 291.
(60) هنري لورنس : اللعبة الكبري ، ص 337.
(61) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 291.
(62) حافظ برجاس : نفس المرجع، ص 292.
(63) محمود بكري : جريمة الولايات المتحدة في الخليج الأسرار الكاملة ، ط2 ، يوليو،1991، ص16.
(64) نبيلة محمود ذبيب مليحة : نفس المرجع، ص 279.
(65) نفس المرجع، ص 280.
(66) نبيلة محمود ذبيب مليحة :السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – غزة ، فلسطين ، 2012، ص 280.
(67) نفس المرجع، ص 281.
(68) نفس المرجع، ص 281.
(69) نفس المرجع، ص 281.
(70) خليل الحجاج: دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي ، المنارة ، المجلد 13، العدد 7 ، 2997، ص 284.
(71) فاروق عثمان، مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص3. وانظر: محمد حسين الزبيدي، تاريخ الاعتداءات الفارسية على العراق، وزارة الإعلام، 1980م، ص 119. وانظر أيضاً: عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ص 54.
(72) وثائق عراقية قدمتها وزارة الخارجية إلى مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية العراقية، المكتبة الوطنية، بغداد، ملف رقم (1)، ص 3، 4، 5. وانظر أيضاً: إبراهيم محمد محسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1993م، ص98-101.
(73) خليل الحجاج: دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي ، المنارة ، المجلد 13، العدد 7 ، 2997، ص 285.
(74) نفس المرجع، ص 285.

(75) يوميات ووثائق الوحدة العربية (1980م)، (خطاب صدام حسين حول دوافع الحرب)، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1981م، ص 780، ص867-870. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي ، المنارة ، المجلد 13، العدد 7 ، 2997، ص 286.

(76) بيار سالنجر وإريك لوران، حرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ،1992، ص24-25، ص80. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: المرجع السابق، ص 286.

(77) بيار سالنجر وإريك لوران، نفس المرجع، ص7. وانظر أيضاً: مدحت أيوب، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب (1)، دار صوت العرب، القاهرة، 1993م، ص83، 84، 85.

(78) جيمس بيل، سياسة الهيمنة، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد (48)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2003م، ص52.

(79) لمزيد من التفاصيل عن الزيادة في أسعار نفط الأوبك راجع: النشرة الصادرة من الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية الإفريقية بعنوان: العراق الأوبك التحديات، ص9. وانظر: إبراهيم محسن، الصراع الدولي في الخليج العربي (مرجع سابق)، ص110-115. وانظر أيضاً: وزارة الثقافة والإعلام العراقية، العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، ط3، حزيران، 1983م، ص46. وانظر أيضاً: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1992م، ص 127.

(80) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج (مرجع سابق)، ص124-126. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي ، المنارة ، المجلد 13، العدد 7 ، 2997، ص 286.

(81) عن الأطماع الإيرانية في الخليج العربي راجع: عبد العزيز نوار، الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ،2007، ص12، 136. وانظر أيضاً: فاروق عثمان، مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص3-10. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي ، المنارة ، المجلد 13، العدد 7 ، 2997، ص 287.

(82) محمد حسنين هيكل، نفس المرجع، ص123. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: المرجع السابق، ص 287.
(83) عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب، أزمات العراق والكويت – أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995م، ص173-178. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: المرجع السابق، ص 287.
(84) ميخائيل غورباتشوف، البروسترويكا، إعادة البناء والفكر الاشتراكي إلى أين نحن سائرون، ترجمة: الدكتور عباس خلف، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، 1990م، ص201. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: المرجع السابق، ص 287.
(85) عمر الحامدي، أزمة الخليج أبعادها ومخاطرها، المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الندوات (رقم 5) ط1، 1991م، ص12. وأنظر أيضا : خليل الحجاج: المرجع السابق، ص 288.
(86) يوميات ووثائق الوحدة العربية (1980م)، مرجع سابق، ص867، 868. وانظر أيضاً: خيري زكي، الحرب العراقية الإيرانية (قضايا الدفاع عن الوطن والثورة)، د.ت، 25 نيسان، 1987م، ص10.
(87) نبيلة محمود ذبيب مليحة نفس المرجع، ص 280.
(88) نفس المرجع، ص 282.
(89) نفس المرجع، ص 282.
(90) لبيب عبد الستار : قصة الخليج ، ص 208.
(91) وليد العمري : تقرير حول صفقات الأسلحة على خط واشنطن ، ص 37.
(92) لبيب عبد الستار : نفس المرجع، 207.
(93) عزري رحيمة: الغزو الامريكي للعراق سنة 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خيضر – بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر، 2014-2015، ص 15.
(94) نبيلة محمود ذبيب مليحة نفس المرجع، ص 282.
(95) نفس المرجع، ص 283.
(96) عزري رحيمة: نفس المرجع، ص 16.
(97) نفس المرجع، ص 16.
(98) خليل الحجاج: دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي ، ص 283.
(99) عزري رحيمة: نفس المرجع، ص 16.

(100) د. محمد عبد العظيم الشيمي : تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في أزمة الخليج الثانية (1990-1991) ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014م، ص 54.

(101) عبد الرحمن عبد الله العوض : العدوان العراقي على الكويت ، ط2 ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، 1994، ص 76.

(102) سعد البزاز : رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج ، ط2 ، الأهلية للنشر ، 1995، ص 340.

(103) نفس المرجع، ص 120.

(104) أنظر وثيقة نص محضر مقابلة الرئيس العراقي صدام حسين مع السفيرة الأمريكية لدي العراقأبريل جلاسبي في قصر الرئاسة في بغداد يوم الأربعاء 25 يوليه 1990.

(105) سعد البزاز : رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج ، ط2 ، الأهلية للنشر ، 1995، ص 120.

(106) نفس المرجع، ص 121.

(107) نفس المرجع، ص 121.

(108) نفس المرجع، ص 121.

(109) نفس المرجع، ص 121.

(110) نفس المرجع، ص 121.

(111) نفس المرجع، ص 121.

(112) Anthony H.cordesman " The Gulf and the west : strategic relations and military realities " edt: west F. Press Mancyl 1988 p: 396-410.

(113) محمد قجالى : حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولى وتداعيات النظام الدولى الجديدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.

(114) مليكة قادري : مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق –دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر –باتنة ،2009،ص 130.

(115) وليامسون مداري وآخرون: حرب العراق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005، 35-38.

(116) عزري رحيمة: الغزو الامريكي للعراق سنة 2003، ص 17.

(117) نفس المرجع، ص 17.
(118) صلاح العقاد : نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 38 سنة 1973.
(119) عزري رحيمة: المرجع السابق، ص 18.
(120) رشيد حمد العتري : تحديد الحدود البرية بين الكويت والعراق طبقا لقواعد القانون الدولى ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، عدد 3، 4 سنة 1992.
(121) أنظر بحث ردود فعل القوي العظمى ومواقفها تجاه الغزو العراقي خلال الأيام الأولى للأزمة : أنظر الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/13/sec02.doc_cvt.htm
(122) نفس المرجع.
(123) نفس المرجع.
(124) نفس المرجع.
(125) نفس المرجع.
(126) نفس المرجع.
(127) نفس المرجع.
(128) نفس المرجع.
(129) عزري رحيمة: نفس المرجع، ص 19.
(130) نفس المرجع ، ص 19.
(131) نفس المرجع ، ص 19.
(132) نفس المرجع ، ص 19.
(133) أنظر بحث ردود فعل القوي العظمى ومواقفها تجاه الغزو العراقي خلال الأيام الأولى للأزمة : أنظر الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/13/sec02.doc_cvt.htm
(134) نفس المرجع.
(135) نفس المرجع.
(136) نفس المرجع.
(137) د علي إبراهيم يوسف : مشكلة الحدود الدولية بين الكويت والعراق وتخطيطها طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 687 ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية

، كليـة الحقـوق ، جامعـة عـين شـمس ، عـدد 2 السـنـة 32، جويليـة ، القـاهرة ، 1993، ص ض88.
(138) عزري رحيمة: نفس المرجع ، ص 20.
(139) نفس المرجع ، ص 20.
(140) مليكـة قـادري : مفهـوم الحـرب العادلـة فـي السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة التدخل الأمريكي في العراق –دراسة حالة ، ص 135.
(141) د علي إبراهيم يوسف : مشكلة الحدود الدولية بين الكويت والعراق ، ص ض88.
(142) مايكل أ. بالمر، حراس الخليج، ص 12.
(143) سمير أمـين : بعد حـرب الخلـيج – الـهيمنـة الأمريكيـة إلـى أيـن ، المسـتقبل العربي ، العدد 170 ، أبريل ، 1990، ص 111.
(144) مليكة قادري : نفس المرجع ،ص 135.
(145) أنظر بحث النتـائج السياسـية والاقتصـادية لحـرب تحريـر الكويـت ، ضـمن موسوعة المقاتل : أنظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec042.htm

(146) نفس المرجع
(147) نفس المرجع
(148) المرجع السابق.
(149) د. ياسين سويد، الوجـود العسـكري الأجنبـي فـي الخلـيج واقـع وخيـارات، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 2.
(150) نفس المرجع ،ص 2.
(151) محمد قجالى : المرجع السابق، ص 102.